

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

اعداد

ياسمين يوسف عبد المجيد صالح

اشراف

أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2019م

أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

إعداد

ياسمين يوسف عبد المجيد صالح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/01/27م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. هيثم دراغمة / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. معاذ أسمر / ممتحناً داخلياً

الاهداء

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم..

الى من كلفه الله بالهبة والوقار الى من حمل اسمه بكل افتخار
والذي العزيز...

الى ملاكي في الحياة الى من كان دعائها سر نجاحي الى اغلى الحبايب
امي الحبيبة...

الى من هم اقرب الى من روعي الى من شاركتني حزنه الام وبهم استمد اصبراري
اخوتي...

الى اصديقي الذين شجعوني وشاركوني في مسيرتي وكانوا خير حافز علي اتمام هذا
البحث...

الى كل من علمني حرفا...

اهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل ان يجد القبول والنجاح

الشكر والتقدير

الشكر لله تعالى الذي منحني العلم والقدرة على اتمام هذا الجهد المتواضع

الشكر الجزيل الى البروفيسور الدكتور طارق الحاج علي توجيهاته وتصويباته التي ساهمت بشكل كبير في اتمام واستكمال هذا العمل.

كما اتقدم بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة د.هيثم دراغمة الممتحن الخارجي و د.معاذ الأسمر الممتحن الداخلي والى كل من قدم لي العون بأسلوب أو باخر والى كل من ساعدني من قريب او من بعيد فلهم جزيل الشكر وكل التقدير والامتنان

الاقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

اقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة انما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت
الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو اي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل اي درجة
أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher own work, and has not been submitted elsewhere for any other
degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	متغيرات الدراسة
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
9	الإطار النظري
9	المبحث الأول: التخطيط الضريبي
40	المبحث الثاني: الأداء المالي
62	الدراسات السابقة
62	أولاً: الدراسات العربية
66	ثانياً: الدراسات الأجنبية
69	التعقيب على الدراسات السابقة
71	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
72	منهج الدراسة
72	مجتمع وعينة الدراسة
73	قياس متغيرات الدراسة
75	نموذج الدراسة

الصفحة	الموضوع
75	الأساليب الاحصائية
76	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
77	أولاً: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة
80	ثانياً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
83	ثالثاً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
105	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
106	أولاً: النتائج
107	ثانياً: التوصيات
108	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
73	توزيع شركات مجتمع وعينة الدراسة	جدول (1)
74	متغيرات الدراسة وطرق قياسها	جدول (2)
77	نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	جدول (3)
79	مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة	جدول (4)
80	الفرق بين متوسطات معدل الضريبة القانوني ومعدل الضريبة الفعلي	جدول (5)
84	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على العائد على الأصول	جدول (6)
86	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على العائد على حقوق المساهمين	جدول (7)
87	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على عائد السهم	جدول (8)
89	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على القيمة السوقية	جدول (9)
91	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على العائد على الأصول	جدول (10)
93	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على حقوق المساهمين	جدول (11)
94	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على عائد السهم	جدول (12)
96	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على القيمة السوقية	جدول (13)
98	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على العائد على الأصول	جدول (14)
99	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على حقوق المساهمين	جدول (15)

الصفحة	الجدول	الرقم
101	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على عائد السهم	جدول (16)
103	تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على القيمة السوقية	جدول (17)

أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية اعداد

ياسمين يوسف عبد المجيد صالح

اشراف

أ. د. طارق الحاج

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وذلك لموائمة لطبيعة الدراسة، وأجريت الدراسة على الشركات الغير مالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها (35) شركة للمدة من 2013-2017، حيث تم الاستعانة بالقوائم المالية المنشورة لتلك الشركات ومن ثم استخدام النسب المالية والاختبارات الاحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: ان الشركات المساهمة التي اجريت عليها الدراسة تمارس التخطيط الضريبي وفقا لمعيار متوسط معدل الضريبة الفعال، وكذلك اظهرت النتائج انه لا يوجد اثر لكل من معدل الضريبة الفعال والوفورات الضريبية من الديون على الأداء المالي للشركات، بينما الوفورات الضريبية البديلة اثرت على كل من العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية بينما لم يكن لها اثر على العائد على الاصول وعائد السهم العادي.

وفي ضوء ما تقدم من نتائج خرجت الباحثة بعدة توصيات اهمها أنه على الشركات القيام باستشارات ضريبية لدى أحد المستشارين الضريبيين وعليها ان تضع سياسات مالية ومحاسبية طويلة الأمد من أجل الانتفاع من المزايا والوفورات الضريبية.

الفصل الاول
الاطار العام للدراسة

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

تعتبر الضريبة اقتطاعا جبريا تفرض على أموال المكلفين بقوانين ملزمة مقابل منافع عامة تقدمها الدولة لهم، وينظر إلى ضريبة الدخل المفروضة على مختلف أنواع الشركات على أنها عبء ضريبي يمثل اقتطاعا من دخل الشركات وبالتالي يجرمها من الاستفادة من ذلك الجزء المقتطع استهلاكاً أو استثماراً، وبالتالي فإن الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يتعين عليها الالتزام الضريبي تسعى إلى التخفيف من هذا العبء أو تجنبه وذلك من خلال عدة طرق وأساليب تضعها للتخفيف من العبء الضريبي المترتب عليها.

تقوم الشركات بوضع الاعتبارات الضريبية بصدارة استراتيجياتها حتى تكون قادرة على التقليل من تعرضها للالتزامات الضريبية الغير متوقّعه، ويعتبر التخطيط الضريبي احد الأدوات المالية التي يعتمد عليها العديد من الممولين في تمويل مشاريعهم وشركاتهم كما انه عنصر رئيسي في التخطيط الإداري والمالي، وعلاوة على ذلك يعتبر التخطيط الضريبي سياسة مستمرة لا تستخدم في فترة معينة فقط، وكذلك يأخذ التخطيط الضريبي بالاعتبار جميع القرارات الإدارية المتعلقة بالضرائب كما تأخذ بالاعتبار الاستراتيجيات المستخدمة للحد من عبء الضرائب المستحقة إلى الحد الأدنى قدر الإمكان.

وبالتالي يعتبر العامل الضريبي التزام من منظور الشركة يجب عليها مسايرته ولا يمكنها تحقيق ذلك الا من خلال التخطيط الضريبي، الذي يمنح المؤسسة امكانية التعامل مع الضرائب وتسييرها لخدمة اهدافها، حيث يعتبر التخطيط الضريبي تخطيطا يدعم اعمال المنشأة لأن اهميته تكمن في تعزيز القدرات المالية للمؤسسة من خلال التقليل من المخاطر الناتجة عن سوء التعامل مع الضرائب مما يكلف المؤسسة غرامات اضافية تمثل خطر ضريبي من الناحية الاقتصادية. (علي،2016)

وعليه فإنه يمكن القول ان التخطيط الضريبي يعمل على زيادة قدرة الشركة في الحصول على تدفقات نقدية وذلك من خلال التخفيف من الالتزامات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة المردودية المالية للمساهمين، وبهذا يعتبر التخطيط الضريبي من احد الرهانات التي تواجه الشركات وخاصة في البيئة الفلسطينية التي تمتاز بعدم الاستقرار التشريعي.

مشكلة الدراسة واسئلتها

التخطيط الضريبي هو جزء لا يتجزأ من التخطيط المالي وتلجأ إليه الشركة للتقليل من التزاماتها الضريبية وتحسين أداءها المالي، حيث يأخذ التخطيط الضريبي بعين الاعتبار جميع القرارات الإدارية التي تتعلق بالضريبة وإستراتيجية تقليل العبء الضريبي لأقل حد ممكن، ولا يعني ذلك عدم دفع الضريبة حيث قد تكون عملية التخطيط من خلال تخفيض قيمة الضرائب او تأجيل سدادها للاستفادة من تغطية بعض المصاريف، وبناء على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الأول: هل تستخدم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية التخطيط الضريبي كجزء من تخطيطها المالي؟

السؤال الرئيسي الثاني: ما اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

ويمكن تجزئة هذا السؤال إلى مجموعة من التساؤلات:

- ما اثر معدل الضريبة الفعلي على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- ما اثر الوفورات الضريبية (الفوائد) على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

- ما اثر الوفورات الضريبية البديلة على مؤشرات الأداء لمالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من حيث تناولها لموضوع حديث ومعاصر قيد الدراسة من قبل الكثير من الباحثين، وتأتي أهميتها في التعرف على مدى إمكانية الاستفادة من التخطيط الضريبي وما أثره على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث إن من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق الشركة هو قيامها بوضع إستراتيجية للتقليل من الالتزامات الضريبية وذلك لما لهذه الالتزامات من أثرا على ربحية الشركة.

ومن هنا نجد أن التخطيط الضريبي الفعال سيعود على الشركة بمنافع من خلال تحقيق وفورات ضريبية تؤثر على حقوق الملاك والمساهمين وقيمة الشركة بشكل عام.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في توضيح وقياس اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث يشتق من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- توضيح مفهوم التخطيط الضريبي وأهميته واستراتيجياته وخياراته.
- تحديد ما إذا كانت الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تستخدم أساليب التخطيط الضريبي.
- تحديد العلاقة ما بين التخطيط الضريبي والأداء المالي لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
- التعرف على الأثر الذي يتركه التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

فرضيات الدراسة

اعتمادا على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة حول الموضوع قامت الباحثة بتطوير وصياغة واختبار الفرضيات التالية للتوصل إلى الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية

لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وتم تجزئة هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات رئيسية، وكل فرضية رئيسية تم تجزئتها الى اربع فرضيات فرعية كالتالي:

1- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على العائد على الأصول
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على العائد على حقوق المساهمين
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على ربحية السهم
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية باستخدام نموذج Tobin's Q

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية (الفوائد) على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على العائد على الأصول.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على العائد على حقوق المساهمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على ربحية السهم.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية باستخدام نموذج Tobin's Q
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على العائد على الأصول.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على العائد على حقوق المساهمين
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على ربحية السهم.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية باستخدام نموذج Tobin's Q

متغيرات الدراسة

1- المتغيرات المستقلة

التخطيط الضريبي من خلال الابعاد التالية:

- معدل الضريبة الفعال Effective Tax Rate
- الوفورات الضريبية Debt Tax Shield
- الوفورات الضريبية البديلة Non-Debt Tax Shield

2- المتغيرات التابعة

الاداء المالي من خلال الابعاد التالية:

- معدل العائد على الاصول Return On Assets
- معدل العائد على حقوق المساهمين Return On Equity
- عائد السهم Earnings Per Share
- القيمة السوقية Tobin's Q

3- المتغيرات الضابطة

- حجم الشركة
- الرافعة المالية
- كثافة رأس المال

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

الاطار النظري

المبحث الاول: التخطيط الضريبي

مقدمة

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية، فلم يعد هدف تحقيق أكبر حصيلة مالية هو الهدف الوحيد للضرائب حيث أصبحت الضرائب تستخدم لتحقيق التوازن الاقتصادي وتشجيع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك أصبحت الضرائب تؤثر على القرارات الإدارية على مستوى الوحدات الاقتصادية ويتم الحكم على كفاءة إدارة المؤسسة من خلال ما تتخذه من قرارات تعمل على تعظيم ثروة المالكين. (بدوي، 2016)

تؤثر القرارات التي تتخذها المؤسسة سواء كانت قرارات محاسبية أو مالية أو استثمارية على الربح الضريبي للشركة وبالتالي على المبالغ التي يجب على المؤسسة أن تدفعها للدوائر الضريبية، لذلك فإن الإدارة الكفؤة هي التي تقوم باتخاذ قرارات تعمل على تخفيض العبء الضريبي إلى أقل قدر ممكن أو التي تقوم بتأجيل دفع الضريبة قدر الإمكان مما يؤدي إلى تدعيم المركز المالي للمؤسسة وزيادة ثروة المالكين (خويرة، 2004) حيث إن من أهم أهداف المؤسسات هو زيادة الربحية وتوفير أكبر قدر من السيولة ويتم ذلك من خلال زيادة الإيرادات وضبط النفقات وتوجيه الاستثمارات، حيث تقوم المؤسسات باستخدام الوفر الضريبي في إحداث توسعات واستثمارات تحقق عائد لها بما يعود في نهاية الأمر إلى زيادة الوعاء الضريبي الذي يساعد على إحداث تدفقات نقدية عالية للخزانة العامة للدولة، بهذا فإن التخطيط الضريبي يعود بفوائد على منظمات الأعمال والدولة متى كان في الإطار القانوني والتشريعي ومتى توافرت المبررات للجوء إليه بواسطة تلك المؤسسات.

يعتبر التخطيط الضريبي من الأدوات المالية التي تلجأ إليه الإدارة لاختيار الاستراتيجيات التي تعمل على تخفيض العبء الضريبي وفقاً لأحكام القانون، مثل أن تقوم إدارة الشركة بالاختيار مابين شراء سيارة لتوزيع المنتجات أو أن تقوم باستئجارها، أو قيام الشركة بالمفاضلة مابين الاقتراض أم قيامها بالاعتماد على أموالها كمصدر للتمويل، وغيرها من القرارات التي تجد إدارة الشركة نفسها مطالبة باختيار أفضلها من حيث أثرها على الأعباء الضريبية. ويعتبر التخطيط الضريبي من أهم العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للمؤسسات حيث أن التخطيط الضريبي يعتبر من احد الرهانات التي تواجه هذه المؤسسات في بيئة الأسواق المالية والعولمة، وكذلك إن التخطيط الضريبي الفعال يقوم بتعزيز تنافسية المؤسسات وتلجأ إليه الشركات للحد من العبء الضريبي وخاصة في بداية مزاولتها للنشاط، وهناك تباين في استخدام التخطيط الضريبي حيث إن بعض الشركات تلجأ للتخطيط الضريبي بشكل كبير والبعض الآخر بشكل معتدل ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها طبيعة نشاط المؤسسة وحجم المؤسسة وقدرة المؤسسة على القيام بالتخطيط الضريبي وكذلك القطاع الذي تنتمي إليه. (عباسي، 2016) ومن هنا نجد أن التخطيط الضريبي الجيد سيعمل على تحقيق وفورات ضريبية تعمل على ارتفاع الشركة من التغطية التمويلية وتعظيم ثروة الملاك سواء من خلال زيادة التوزيعات على الأرباح أو زيادة حقوق الملكية.

أولاً: تعريف التخطيط الضريبي

يقصد بالتخطيط بصفة عامة مرحلة التفكير التي تسبق العمل واختيار الأهداف الواجب تحقيقها والعناصر المادية والبشرية الواجب استخدامها، ومجموعة القرارات التي توجه سير العمل والإجراءات والبرامج اللازمة لتنفيذ الأعمال (بدوي، 2016) ويعتبر التخطيط أول الوظائف الأساسية التي تقوم بها الإدارة حيث انه لا يمكن القيام بأي عمل بنجاح إلا إذا كان هناك تخطيط مسبق لهذا العمل، ويبني التخطيط على مجموعة من الحقائق التي يتم جمعها وتحليلها وينطوي على عملية اختيار بين مجموعة من البدائل لتحقيق الأهداف المرجوة (قطيش، 2004)

وغالبا ما تقوم الدول بمعالجة المعاملات بطريقة متباينة أو متضاربة وذلك لأغراض الضريبة مما يدفع المكلف إلى التخطيط الضريبي، وعند الاطلاع على مختلف الأدبيات التي تناولت موضوع التخطيط الضريبي نجد أن هناك عدة تعاريف للتخطيط الضريبي حيث عرفه (Altfest, 2007) بأنه تحليل وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات بهدف تخفيض العبء الضريبي وجدولة المدفوعات الضريبية والنفقات النقدية المتصلة بالضرائب، وكذلك يعرف التخطيط الضريبي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقلل من المسؤولية الضريبية للمؤسسة والتي لا تزيد من التكاليف الأخرى ويتم ذلك من خلال الاستفادة من الميزات التي تمنحها القوانين الضريبية والقوانين الأخرى ذات الصلة (ريغي، 2016) ويبني مفهوم التخطيط الضريبي على عدة عناصر أهمها تجنب دفع الضريبة وفقا للقوانين والأنظمة والاستفادة من جميع التزييلات والحوافز والإعفاءات التي يمنحها القانون الضريبي، واختيار الشكل القانوني المناسب للشركة من وجهة نظر الضريبة، وكذلك محاولة تأجيل استحقاق الضريبة من خلال رفع قيمة التزييلات في الفترات المالية الأولى لعمر المشروع (صبري، 1998)

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن التخطيط الضريبي يتمحور حول الاختيار من بين مجموعة من البدائل عند اتخاذ القرارات، وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات بهدف تخفيض العبء الضريبي بعد الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الضريبية التي تحدت نتيجة عملية التخطيط الضريبي، لذلك يمكن تعريف التخطيط الضريبي على أنه مجموعة من الإجراءات التي يتبعها المكلفين لتخفيض الالتزامات الضريبية والوصول بالضريبة المستحقة إلى أدنى حدودها خلال فترة معينة وفي ذات الوقت تضمن هذه الإجراءات الامتثال والإذعان للتشريع الضريبي

هذا وان كان جوهر مفهوم التخطيط الضريبي هو تحقيق وفورات ضريبية، فهذا لا يعني بالضرورة عدم دفع الضريبة أو تخفيضها بصورة مباشرة، حيث قد تكون عملية التخطيط الضريبي من خلال تخفيض القيمة الحقيقية للضريبة وذلك من خلال تأجيل دفعها، والاستفادة من القيمة الزمنية للنقود مثل تقسيط الضريبة المستحقة أو تأجيل دفعها عن طريق تعجيل الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، ومن هنا نجد أن التخطيط الضريبي لا يعني التهرب من دفع الضريبة ولكنه يقترب من مفهوم التجنب الضريبي (بدوي، 2016)

وهناك فرق ما بين التجنب الضريبي (tax avoidance) والتخطيط الضريبي على الرغم من أن كليهما يؤديان إلى تخفيض العبء الضريبي من خلال الاستفادة من التشريعات الضريبية دون الاحتيال عليها، إلا أن التخطيط الضريبي ينظم أوضاع المكلف على المدى الطويل من خلال استراتيجيات طويلة المدى تهدف إلى تحقيق مزايا ضريبية، بينما التجنب الضريبي فهو لا يبلغ هذا المدى حيث يقتصر على بعض المعاملات دون البعض الآخر أو يتعامل مع تشريع ضريبي دون غيره (صديق، 2011)

والتخطيط الضريبي هو مفهوم لا يشير بأي شكل من الأشكال إلى التهرب الضريبي (tax evasion) ولكنه يعتمد على وضع سياسات وإجراءات للحد من العبء الضريبي وتحقيق منافع ضريبية بطريقة مشروعة. ويجب التفرقة كذلك ما بين التخطيط الضريبي والتخطيط الضريبي الحاد أو الضار، حيث يقترب التخطيط الضريبي الحاد من التهرب الضريبي لأنه يتفق ظاهريا مع متطلبات القانون ولكنه يختلف واقعا مع روح القانون والغرض منه، ومن أمثله تعتمد إنشاء معاملات لا تهدف إلى تحقيق مصالح تجارية بقدر ما تهدف إلى التخلص من الضريبة (Murphy, 2002) لذلك ينظر إلى التخطيط الضريبي الحاد بعين الريبة ويجب على المشرع العمل على الحد منه لأن هذا النوع من التخطيط يعبر عن موقف مسبق للمكلف يدل على حرصه على التجنب الضريبي مما استوجب تدخل المشرع للحد منه (صديق، 2011).

ويمكن التفرقة بين المفاهيم الأربعة كما هو موضح أدناه:

المفهوم	المضمون
التخطيط الضريبي	عملية إدارية ووسيلة لتحقيق منافع ضريبية للمكلف تؤدي إلى تعظيم العائد بعد الضريبة، وذلك من خلال تنظيم أوضاع المكلف على المدى الطويل عن طريق وضع استراتيجيات بعيدة المدى وفقا للقوانين.
التجنب الضريبي	استخدام المكلف طرق مشروعة لخفض الأعباء الضريبية التي من المقرر أن يدفعها دون اللجوء إلى عمليات مخطط لها.
التهرب الضريبي	استخدام المكلف طرق غير مشروعة للتهرب من دفع الضريبة، ويتم ذلك من خلال تقديم بيانات غير صحيحة أو إخفاء مصدر دخله، مما ينتج عن ذلك إخضاعه لعقوبات مالية و أحيانا جنائية وتتضاعف هذه العقوبات إذا تكرر ارتكاب هذا الفعل.
التخطيط الضريبي الحاد	مجموعة من الإجراءات التي تتخطى حدود التخطيط الضريبي المقبول، حيث تتفق ظاهريا مع متطلبات القانون ولكن تختلف واقعا مع روح القانون والغرض منه.

ثانيا: أهمية التخطيط الضريبي

يعتبر التخطيط الضريبي جزءا من التخطيط المالي حيث يقوم بتحديد الهدف ووضع الاستراتيجيات والسياسيات الملائمة للوصول إلى الهدف المنشود. وتكمن أهمية التخطيط الضريبي بأنه يساعد الإدارة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وعليه فإنه يمكن أن يحقق عددا من الأمور التالية: (القطيش، 2004) (بدوي، 2016)

- التقليل من مبلغ الالتزام الضريبي أو تجنب دفع الضريبة من خلال الاستثمار في مجالات معفية من الضريبة.
- يعمل على تحقيق وفورات ضريبية عن طريق خفض معدل الضريبة الفعال من خلال تعظيم ما تكتسبه الشركة من صافي وفورات ضريبية.
- الاستفادة من بعض المزايا التي يمنحها القانون الضريبي أو القوانين الأخرى ذات الصلة

- الاستفادة من التكاليف واجبة الخصم، واستخدام بنود تكلفة واجبة الخصم بدلا من بنود لا تعد من التكاليف واجبة الخصم مثل التمويل الخارجي (الاقتراض) بدلا من التمويل الذاتي.
- اختيار الشكل القانوني لمنشأة الأعمال الذي يحقق تعظيم الربحية بعد الربط الضريبي
- يحقق للمكلفين الفرصة الكاملة للتخطيط المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية على أساس سليم.
- يحقق الأهداف الموضوعية بواسطة الدولة لتشجيع الاستثمار وانجاز التطويرات الاقتصادية، وذلك لان المؤسسات ستقوم باستخدام الوفر الضريبي للتوسع وإنشاء هياكل اقتصادية جديدة تدخل إلى المجتمع الضريبي وتكون النتيجة هو إحداث تدفق نقدي بأضعاف ما كان يحدث لو لم يكن هناك تخطيط ضريبي.

وبالتالي يمكن القول أن أهمية التخطيط الضريبي تظهر في تخفيض الالتزامات إلى أدنى حد ممكن وفقا للتشريعات والقوانين، حيث يفترض التخطيط الضريبي وجود تحليل عقلائي للتشريعات من اجل المفاضلة ما بين الخيارات التي يمنحها المشرع وبالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني.

ثالثا: استراتيجيات التخطيط الضريبي

يتم تطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي من خلال آليات محددة في تأجيل الاعتراف بالإيراد والخضوع لمعدل ضريبة منخفض، وزيادة المصاريف المعترف بها ضريبيا والإعفاءات من خلال المزايا التي يمنحها القانون والثغرات المتاحة بالتشريع أو مرونة معايير المحاسبة.

وكذلك يتم تطبيق الاستراتيجيات من خلال تخفيض المصاريف في فترات الإعفاء الضريبي والاستفادة من اتفاقيات الازدواج الضريبي وكذلك من الدخول لأسواق خارجية بمكاتب تمثيل بدلا من إنشاء فروع أو من خلال مبادلة الأصول بدلا من القيام ببيعها وخاصة في الشركات التابعة. (ثابت، 2017)

ويمكن حصر استراتيجيات التخطيط الضريبي بما يلي: (Aldunibat,2017)

- استراتيجيات للحصول على تخفيضات ضريبية
- استراتيجيات للحصول على خصومات ضريبية (الائتمان الضريبي)
- استراتيجيات لنقل الدخل بعيدا عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة.
- استراتيجيات لنقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو لتأجيل الضريبة، أو الاستفادة من معدلات الضريبة أكثر مواءمة وذلك من خلال استخدام أسعار التحويل بين الشركات التابعة أو فترة الإعفاء الضريبي.
- استراتيجيات لتخفيض عبء الخضوع للأرباح الرأسمالية

وبناء على ما سبق تجد الباحثة أن اعتماد الشركات على استراتيجيات وسياسيات التخطيط الضريبي يساعد على الحد من المبالغ المالية التي من المقرر دفعها كضريبة، وذلك من خلال تأجيل بعض الإيرادات إلى السنة اللاحقة أو تسريع النفقات المخطط لها بحيث يتم المطالبة بها في هذه السنة الضريبية، والاستفادة من التنازلات أو الاستقطاعات التي يمنحها القانون الضريبي مثل النفقات المتعلقة بالعمل، ونفقات البحث التطوير، والتعويضات المدفوعة بدل الإصابة بالعمل، والتبرعات وغيرها من النفقات التي يسمح بتنازلها من الدخل الخاضع للضريبة، ولكن يجب على الشركات أن تراعي بعض الأمور عند ممارستها لعملية التخطيط الضريبي حيث يجب ألا تتجاوز السقف المحدد ضريبيا للمصاريف المختلفة وان تأجل بعض المصاريف إذا رأت أن مقدر الضريبة مصر على حد معين من الضريبة الذي يجب أن تدفعه الشركة، وكذلك على الشركة أن تستثمر الأموال الفائضة في مجالات معفاة من الضريبة وان تستبدل الأصول التي انتهى استهلاكها ضريبيا والتخلص من الأصول الغير العاملة لدى الشركة.

رابعا: العوامل المؤثرة على التخطيط الضريبي

هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي يجب إن يأخذها بعين الاعتبار كل من المكلف والقائم على التخطيط الضريبي عند القيام بعملية التخطيط، وتشمل نوعين من العوامل:

1- العوامل الضريبية

تشمل العوامل الضريبية المؤثرة على التخطيط الضريبي على ما يلي: (بدوي، 2016)

أ- أنواع الضرائب التي يتضمنها النظام الضريبي

إن النظام الضريبي لأي دولة يتضمن العديد من الضرائب مباشرة وغير مباشرة، وقد يخضع المكلف الواحد لنوع أو أكثر من الضرائب في نفس الوقت، وان اختلاف الضرائب المفروضة على الأنشطة الاقتصادية وكذلك اختلافها للمكلف الواحد عبر القنوات الزمنية المختلفة يعتبر دافعا قويا للمكلفين لاستخدام التخطيط الضريبي.

ب- معدل أو سعر الضريبة

يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على عملية التخطيط الضريبي حيث كلما ارتفع سعر الضريبة الذي يفرض على المكلفين كلما كان هناك دافع أكبر للقيام بعملية التخطيط الضريبي. كذلك كلما ازداد الدخل الخاضع للضريبة كلما ازدادت احتمالات القيام بعملية التخطيط الضريبي، وخير دليل على ذلك أن التخطيط الضريبي يكون محل اهتمام الشركات الكبرى التي تخضع للضريبة بمعدلات مرتفعة ويزداد دخلها الخاضع للضريبة.

ت- التشريع الضريبي

حيث انه كلما كانت التشريعات الضريبية في الدولة واضحة ومفهومة كلما ساعد المكلف على القيام بعملية التخطيط الضريبي بسهولة. وعلى عكس ذلك عندما تكون التشريعات الضريبية غير واضحة ويكثر التعديل عليها وهناك اختلاف بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي كلما أدى إلى صعوبة تنفيذ عملية التخطيط الضريبي.

2- العوامل الغير ضريبية

تشمل العوامل الغير ضريبية المؤثرة على التخطيط الضريبي على ما يلي:

أ- حجم الشركة

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية. (الخطيب، 2010)

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على التخطيط الضريبي حيث كلما زاد حجم الشركات، كلما تناقص معدل الاستثمار في التخطيط الضريبي كنسبة من مصروفات الشركة البيعية والإدارية والعامة وهو ما يتفق مع اقتصاديات الحجم، حيث وجدت بعض الدراسات أن هناك علاقة طردية مابين معدل الضريبة الفعال (وهو معدل الضريبة المدفوع فعلا من قبل الشركات) وحجم الشركة وذلك لان المؤسسات الكبيرة تميل إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة بشكل متكرر أكثر من المؤسسات الصغيرة بسبب دفعها ضرائب مرتفعة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة نتيجة للرقابة الشديدة من قبل الحكومة على هذه الشركات وبالتالي هم أقل عرضة للتملص وهذا مايسمى بالتكاليف السياسية (عباسي، 2016)، وعلاوة على ذلك فان العلاقة مابين معدل الضريبة الفعال وحجم المؤسسة بالدول النامية هي علاقة عكسية، وذلك لان الشركات الكبيرة لا تعاني من التكاليف السياسية في اغلب اقتصاديات هذه الدول (العامري، 2015).

ب- المخزون

إن المخزون السلعي يتطلب اهتماما خاصا، وذلك لأنه ستكون له آثار ضارة على أرباح الشركة سواء زاد عن الحد الملائم أو نقص عن هذا الحد، فالمخزون الأكثر من اللازم يعني تجميد أموال المشروع وتعطيلها بالإضافة إلى تكاليف الاحتفاظ بالمخزون ستكون أعلى من تكاليف المخزون لو احتفظ المشروع بكمية أقل. والمخزون الأقل من اللازم يعني زيادة احتمالات توقف الإنتاج وعدم انتظامه واستمراره وبالتالي التشغيل بطاقة إنتاجية غير كاملة.

إن الاستثمار الزائد بالمخزون عن الحجم الأمثل قد يترتب عليه آثار ضارة على اقتصاديات المؤسسة بل ربما مستقبل هذه المؤسسة، ومن هذه الآثار ارتفاع تكاليف المخزون السلعي نتيجة لزيادة الحجم سيؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض هامش الربح، وزيادة المخزون عن الحجم المناسب قد يضعف من سيولة الشركة وبالتالي ظهور الحاجة إلى الاقتراض مما يحدث خلافاً في الهيكل المالي وهو الأمر الذي يؤثر على القيمة السوقية لأسهم المؤسسة. (عبد الهادي، 2000)

تتكون البضاعة التي تحتفظ بها المؤسسات من المواد خام والبضاعة غير تامة الصنع والبضاعة الجاهزة، حيث أن حجم المخزون من المواد الخام يتأثر بمستوى الإنتاج المتوقع وموسميته والظروف التي تحكم التوريد واستقرارها، أما ما يخص البضاعة غير تامة الصنع يتأثر حجم الموجود منها بطول فترة التصنيع، ومن أفضل الوسائل المستخدمة لتقليص حجم هذا النوع من البضائع استعمال تكنولوجيا متقدمة لتسريع عملية الإنتاج، أما ثالث نوع من البضائع هي البضاعة الجاهزة التي يتفاوت حجمها وفقاً لحجم المبيعات والنشاط الموسمي ونشاط الإنتاج. (عقل، 2004)

مما سبق تجد الباحثة أن اثر المخزون على التخطيط الضريبي ينحصر في قدرة المنشأة على تقييم مخزونها وتكلفة البضاعة المباعة بصورة دقيقة، لما لذلك من اثر على إظهار الربح والخسارة بأكثر أو بأقل من حقيقته الذي قد ينشئ أرباحاً وهمية تؤدي إلى توزيع وهمي للأرباح على المالكين أو إلى دفع ضرائب على دخل لم يتحقق فعلاً وكلتا الحالتين تؤديان إلى تآكل رأس المال، وسيتم التطرق إلى موضوع طرق تقييم المخزون وأي من هذه الطرق يعتبر الأفضل من ناحية ضريبية تحت عنوان الخيارات الضريبية.

ت- الشركات متعددة الجنسيات

تمارس الشركات متعددة الجنسيات نشاطها في عدة دول تختلف فيها الأنظمة الضريبية، مما يمكنها من تحديد موقع عملها وتدفق منتجاتها اعتماداً على اختلاف المعدلات الضريبية بين

الدول، ويمكنها تحقيق ذلك من خلال ما يسمى بأسعار التحويل Transfer pricing ويقصد بسعر التحويل سعر السلعة المباعة بين أجزاء مختلفة لنفس الشركة (النجار، 2007)، حيث يتم تسعير الصفقات المتبادلة بأسعار مرتفعة إلى الشركات التابعة الموجودة في دول ترتفع فيها معدلات الضرائب مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف الشركة التابعة وبالتالي انخفاض الأرباح الخاضعة للضريبة.

أما ما يتعلق بالضرائب الجمركية، إذا كانت الضريبة الجمركية في إحدى الدول مرتفعة فإنه يتعين تسعير التحويلات المرسلة للشركة التابعة بهذه الدولة بأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى تخفيض الضرائب الجمركية المفروضة على التحويلات، إلا أن هذا يترتب عليه ارتفاع ضريبة الدخل التي سوف تدفعها الشركة التابعة في هذه الدولة بسبب انخفاض التكاليف، ويتوقف الاختيار هنا على مدى الوفر الضريبي الذي يمكن أن تحققه الشركة باختيار الوفر في الضريبة الجمركية أم الوفر في ضريبة الدخل.

ث- الرفع المالي

الرفع المالي عبارة عن بيان درجة أو نسبة استخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول، ويترتب على هذا النوع من التمويل أعباء مالية لا بد من أدائها عند أجل استحقاقها، وما يميز هذا النوع من التمويل أن الفوائد على القروض يتم خصمها من الوعاء الضريبي مما يشجع على استخدام القروض في التمويل، مما يعني أن الشركة مستعدة لاستخدام درجة ما من الرفع المالي وذلك بتمويل بعض استثماراتها عن طريق القروض (حنفي، 2008).

وبذلك نجد أن الميزة الضريبية للفوائد ترجح استخدام هذا النوع من التمويل ويترتب على ذلك أن يشكل التمويل بالمديونية نسبة لا بأس بها في هيكل رأس المال مقارنة بالتمويل عن طريق حقوق الملكية (أسهم، أرباح محتجزة)، وأشارت نتائج بعض الدراسات أن الشركات التي تستخدم الرفع المالي بشكل كبير تحقق وفورات ضريبية وذلك من خلال اعتمادها على القروض في الهيكل المالي وهذا يتفق مع دراسة (Richardson & Lanis، 2007).

ج- الهيكل القانوني للشركة

إن من المهم أن تقوم الشركة باختيار هيكلها القانوني الصحيح لأن ذلك سيؤثر على عدة أمور منها حساب الضرائب، والامتيازات الجمركية، والامتيازات الصناعية وغيرها، كما أن لكل هيكل قانوني متطلبات مختلفة للإفصاح وتقديم التقارير المالية.

ومن هذه الهياكل القانونية: شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المحاصة، شركة المساهمة العامة، شركة التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسؤولية المحدودة.

خامسا: قياس التخطيط الضريبي

يوجد عدة مقاييس لقياس مدى اعتماد الشركة على التخطيط الضريبي، وسيتم التركيز على ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي المؤشرات الأكثر استخداما من قبل الباحثين.

1- معدل الضريبة الفعال Effective Tax Rate

يقدم معدل الضريبة الفعال نظرة عن السياسة الضريبية المتبعة من طرف المؤسسة، وكذلك يقدم معلومات عن الوضع المالي للمؤسسة في السنوات السابقة مقارنة مع مؤسسات أخرى في نفس الصناعة، ويعتبر معدل الضريبة الفعال مؤشرا على أداء التخطيط الضريبي في المؤسسة باعتباره الرقم المستهدف من طرف المخططين والذي تمنح على أساسه المكافآت للمدراء. ويهدف التخطيط الضريبي على المستوى الدولي إلى تخفيض معدل الضريبة الفعال (ETR) (الذي يعتبر معيار لقياس مدى التحكم في التخطيط الضريبي ولما له من تأثير على أرباح الأسهم وعلى آراء المحللين الماليين والمساهمين، وذلك خاصة مع التوجه نحو ضرورة إظهاره في التقارير المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS (شعوبي وعباسي، 2013)

ويختلف معدل الضريبة الفعال ETR عن معدل الضريبة القانوني Statutory Tax

(STR) Rate حيث يقيس معدل الضريبة الفعال نسبة الضريبة من الدخل الاقتصادي في حين

يشير معدل الضريبة القانوني إلى الالتزامات الضريبية قبل الحصول على أية مزايا ضريبية نسبة إلى الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي يمكن القول أن ETR هو المعدل الذي يعكس جميع المزايا الضريبية والإعانات الممنوحة من طرف القانون الضريبي (GAO,2013)

ويستخدم ETR لقياس مجموع الالتزام الضريبي للمكلف، ويعتبر أداة مفيدة لمقارنة الالتزامات الضريبية النسبية بين عدة أشخاص، ويتم قياسه من خلال حساب مجموع الضرائب المدفوعة من طرف المكلف مقسوما على إجمالي الدخل. (عباسي، 2016)

2- الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي Book- Tax gap

يختلف مفهوم المحاسبة المالية عن مفهوم المحاسبة الضريبية من حيث الهدف النهائي لكل منهما مع أنهما مكملان لبعضهما البعض، حيث أن المحاسبة المالية تسعى إلى إثبات العمليات المالية حسب الأصول المحاسبية واستخلاص نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة، وعمل المركز المالي للمشروع، بينما المحاسبة الضريبية تسعى إلى تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة وتبدأ من حيث تنتهي المحاسبة المالية.

ومن أبرز الفروقات بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية أن المحاسبة المالية تعتمد على مبدأ الاستحقاق، بينما المحاسبة الضريبية تعتمد على أساس الاستحقاق وأحيانا على الأساس النقدي وذلك في الفوائد والعمولات المترتبة على الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك بعض المهن الحرة التي يحددها القانون الضريبي. وكذلك تعترف المحاسبة المالية بوجوب وجود مخصصات واحتياطات حسب ظروف حالة الشركة، بينما المحاسبة الضريبية لا تعترف بأية مخصصات أو احتياطات إلا المخصصات والاحتياطات للمؤسسات المالية وبشروط محدودة (الدقة والسلامين، 2014)

ونتيجة لهذه الاختلافات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي تنشأ الضريبة المؤجلة والتي يطلق عليها الضريبة التي تنشأ نتيجة الفروق المؤقتة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي والتي تحدد مقدار الوفر الناتج عن الضرائب على الدخل عن الفترة المحاسبية وكيفية عرض ذلك المقدار في القوائم المالية (خليفة، 2011)

ويقصد بالفروق المؤقتة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (12) بأنها الفروق بين المبلغ المسجل لأصل أو التزام في الميزانية العمومية وقاعدته الضريبية، والفروق المؤقتة قد تكون فروق مؤقتة خاضعة للضريبة وهي التي ينشأ عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو سداد المبلغ المسجل لأصل أو التزام. وقد تكون الفروق المؤقتة فروق مؤقتة قابلة للاقتطاع وهي التي ينشأ عنها مبالغ قابلة للاقتطاع عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو سداد المبلغ المسجل لأصل أو التزام، وتنشأ بعض الفروق المؤقتة عندما يدخل المصروف أو الدخل في احتساب الربح المحاسبي في فترة ولكن يدخل في احتساب الربح الضريبي في فترة مختلفة.

ويرى (2004،plesko) أن الاختلاف في القواعد المحاسبية لحساب الدخل المحاسبي والدخل الضريبي يمكن أن تؤدي إلى اختلاف في مقدار الدخل الموجه للمساهمين والسلطات الضريبية.

3- الوفورات الضريبية Tax Shield

أولاً: الوفورات الضريبية لفوائد القروض Debt-Tax Shield

إن لقرار الاقتراض تأثير على القيمة السوقية للشركة وذلك في ظل خضوع دخل الشركة للضريبة حيث تكون القيمة السوقية للمنشأة التي تعتمد في تمويلها على القروض إلى جانب حقوق الملكية أكبر من القيمة السوقية للمنشأة التي تعتمد فقط على حقوق الملكية، وذلك بمقدار القيمة الحالية للوفورات الضريبية المترتبة على قرار الاقتراض، وعليه فإن زيادة نسبة التمويل عن طريق الاقتراض يزيد من قيمة المنشأة وبهذا فإن خيار التمويل عن طريق القروض يتميز عن التمويل الممتلك في قيمة الوفورات الضريبية يضاف إلى ذلك أن التمويل المقترض يمثل مصدر التمويل الخارجي الأقل كلفة ومخاطرة.

إن الوفورات الضريبية تظهر المزايا الضريبية للفائدة على الدين والتي تؤدي إلى انخفاض مبلغ الضريبة المدفوعة وبذلك تزداد الأرباح التي تذهب إلى حملة الأسهم فضلا عن أنها تحمل الدولة جزءا من كلفة الدين، وتعتمد قيمة الوفورات الضريبية على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من منشأة إلى أخرى متأثرة بالعوامل التالية: (العامري، 2010)

1- حجم الاقتراض

حسب نظرية مودكلياني وميلر إن قيمة المنشأة تزداد وبشكل مستمر كلما ازداد الاقتراض، إذ أن المنشأة التي تستخدم التمويل عن طريق القروض في هيكل رأس مالها تزداد قيمتها كلما ازداد حجم الاقتراض. وبحسب نظرية التبادل، فإن زيادة حجم الاقتراض يؤدي إلى ظهور كلف إضافية للتمويل والمتمثلة بكلف التخلف عن التسديد، وكلف الوكالة للدين، مما يقلل من قيمة الوفورات الضريبية التي قد تصل إلى حالة التوازن بينها وبين القيمة الحالية لكلف العسر المالي والإفلاس والوكالة، وبعد نقطة التوازن تبدأ كلف العسر المالي والوكالة تقلل من قيمة المنشأة.

2- التدفق النقدي الداخلي

يعد التدفق النقدي الداخلي للمنشأة من العوامل الأكثر تأثيرا على أهمية الوفورات الضريبية، إذ تزداد أهمية الوفورات الضريبية بالنسبة للمنشآت التي لها القدرة على تحقيق إيرادات تكفي لتغطية مدفوعات الفائدة للدين، وإلا لما كانت المنشأة تقترض وهي غير قادرة على تحقيق تدفق نقدي داخلي مستقر للتخلص من الالتزامات المالية المترتبة عليها والتي قد تؤدي إلى وصول المنشأة إلى حالة العسر المالي، وعليه فإن الوفورات الضريبية للدين ترتبط بعلاقة طردية مع التغييرات في التدفق النقدي للفرص الاستثمارية للمنشأة.

3- المعدلات الضريبية

إن المنشأة التي تدفع معدلات ضريبية عالية بإمكانها الاقتراض بشكل أكبر من المنشآت ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، إذ أنها تحصل على فوائد أكبر عند استخدامها التمويل

المقترض. وترتبط الوفورات الضريبية بعلاقة طردية مع المعدلات الضريبية، ويمكن تقييم الوفورات الضريبية المستقبلية بالاعتماد على مستويات معدلات الضريبة المستقبلية، فعندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة فإن قيمة الوفورات الضريبية تكون مرتفعة أيضا، وعليه عند انخفاض معدلات الضريبة فإن قيمة الوفورات الضريبية تنخفض وبالمستوى نفسه.

ويرى بعض الباحثون أن هناك علاقة عكسية بين استخدام الديون وعدوانية الضريبة للمؤسسات حيث أن انخفاض الديون يرفع من عدوانية الضريبة وان المؤسسات الأكثر عدوانية للضريبة أي أعباءها الضريبية مرتفعة تكون أقل استخداما للرفع المالي. (عباسي، 2016)

حيث رأى الباحثان (Modigliani&Miller,1963) ان حصول المؤسسة على قرض يجعلها تستفيد من الوفورات الضريبية، مما يؤدي الى الرفع من قيمة المؤسسة وكذلك وجد الباحثان (Deangelo&Masulis,1980) أن هناك منافع ضريبية من صافي الديون، ولكن يظهر انه في حالة وجود المنافع الضريبية الغير مرتبطة بالديون (الإعفاءات الضريبية) فان المؤسسات قد لا تدرك الاستفادة الكاملة من مصاريف الفوائد، وفي حالة التوازن يكون هناك تعادل في المنافع الضريبية المتوقعة من كل دولار إضافي من الديون بين المؤسسات مع التكلفة المتوقعة من الضرائب على المستثمرين. (Heitzman&others,2013)

ثانيا: الوفورات الضريبية البديلة Non-Debt Tax Shield

حيث تعتبر احد أشكال التخطيط الضريبي والتي قد تكون بديلا على حساب فوائد الديون، وبالتالي تخفف من الفائدة المرتبطة بتمويل الديون وبالتالي تقليل الحافز لإصدار الدين.

ورأى الباحثان (Deangelo&Masulis,1980) أن تأثير الضرائب على الهيكل المالي ينبع من إمكانية المؤسسات خصم بعض التكاليف من الدخل الخاضع للضريبة مثل الاهتلاكات، والإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار، التي تسمى بالوفورات الضريبية من غير الديون (Non-Debt Tax Shield)NDTS، التي تقلل من حافز الاعتماد على القروض في التمويل، وبعبارة أخرى يتوقع أن توجد علاقة بين قيمة مصادر الوفورات الضريبية البديلة وبين نسبة

الأموال المقترضة. وفي دراسة Vinasithamby سنة 2015 استخدم الباحث نسبة قسط الإهلاك إلى مجموع الأصول كمؤشر لحجم تلك الوفورات، وكذلك دراسة Titman & Wessels سنة 1988 تم قياس نفس المتغير بقسمة قسط الإهلاك مضافا إليه المسموحات الضريبية التي تتمتع بها المنشأة على مجموع الأصول.

ووجد (عباسي, 2016) إن من أهم المسموحات الضريبية التي تحقق وفورات ضريبية مصاريف البحث والتطوير، الاهتلاكات، مكافأة المدراء حيث تعتبر استراتيجيات تتخذ من قبل المؤسسات من اجل تخفيض الوعاء الضريبي.

سادسا: الخيارات الضريبية

إن الخيارات الضريبية التي يمنحها المشرع تعتبر إحدى المسائل التي تستخدمها الدولة من اجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عن طريق توجيه نشاط المؤسسة التي تحاول الانتفاع من الامتيازات المتاحة لها. ويقصد بالخيار الضريبي انه بديل يمكن أن تمارسه المؤسسة بحيث ينقلها إلى وضعية ضريبية جديدة (بور، 2015)، وكذلك عرفه ريغي 2016 بأنه هامش المشاركة الممنوح للمؤسسة والبديل الأمثل من البدائل التي لها اثر ضريبي.

ومن هنا يمكن الحديث عن ثلاثة أشكال للخيار الضريبي: (بور، 2015)

أ- الخيار الضريبي الصرف

وهو الناتج من التشريع الضريبي ويكون هذا الخيار صريحا في التشريع الضريبي مثل اختيار الخضوع للضريبة على الأرباح لغير المكلفين بها.

وهناك العديد من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 للمكلفين، حيث تعتبر هذه المزايا حافزا للمكلفين للإسراع في دفع الالتزامات الضريبية وبالتالي تساعد هذه المزايا الشركات في الحصول على خصومات تقلل من الالتزام الضريبي أو تعمل على تأجيل دفع الضريبة، ومن هذه المزايا: (صبري، 1998)

- قيام الشركات بتقديم كشف التقدير الذاتي

حيث أن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لا يفرض أي غرامات تتعلق بالمبالغ التي تمثل فروقات بين الضريبة المعلنة عند تقديم الكشف والتعديل الذي يتم عند التقدير الذي يقوم به احد موظفيه الدائرة، وليس من الضرورة أن تؤدي عمليات التدقيق إلى فروقات ضريبية ضد الشركة حيث قد تكون لصالح الشركة يمكن استردادها أو تقييدها لحساب الشركة كدفعات مقدمة عن السنوات القادمة. وكذلك يمكن للشركات أن تتبع سياسة المطالبة بأكثر قدر من النفقات وعدم التعديل على صافي الربح لأغراض كشف التقدير الذاتي، وبالتالي تحقيق وفورات ضريبية من خلال:

1- التأخير في دفع الضريبة

حيث إن عدم قيام الشركة بالتعديل على الدخل الصافي وترك الأمر لدائرة ضريبة الدخل ودفع ما يستحق من فروقات دون أي غرامات تعتبر استخداما لأموال الدولة لفترة زمنية معينة، ولكن قد تتعرض الشركة عند استخدامها لهذه الإستراتيجية إلى خسارة الخصم التشجيعي فيما لو قامت بدفع مبلغ الضريبة المستحق خلال الفترة المحددة بالقانون، ويمكن تعويض ذلك من خلال تأخير دفع الفروقات الضريبية والتي يمكن المطالبة بتقسيتها بما يخدم إطالة فترة التأخير.

حيث نصت المادة رقم (19) من قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل في فلسطين فقرة رقم (2) من هذه المادة على انه يمنح المكلف الذي يسلم الإقرار الضريبي ومرفقاته خلال المدة المحددة خصما تشجيعيا عن رصيد الضريبة المستحق للدفع على النحو التالي:

- خصم (4%) من رصيد الضريبة المستحقة بعد حسم السلفيات المدفوعة التي منح عليها خصم سابق من الدائرة، إذا تم تسليم الإقرار في الشهر الأول من الفترة الضريبية التالية، ودفع الضريبة خلال هذا الشهر أو خلال الفترات الضريبية المشمولة في الإقرار.

- خصم (2%) من رصيد الضريبة المستحقة بعد حسم السلفيات المدفوعة التي منح عليها خصم سابق من الدائرة إذا تم تسليم الإقرار في الشهر الثاني أو الثالث من الفترة الضريبية التالية وتدفع الضريبة حتى نهاية الشهر الثالث من الفترة الضريبية التالية أو خلال الفترات الضريبية المشمولة في الإقرار.

2- عدم دفع الشركة جزء من الضريبة

حيث انه في معظم الأحيان لا يمتلك مقدري الضرائب الوقت الكافي للقيام بعمليات التدقيق بشكل كافي، وخاصة في الشركات الكبيرة إذ أن إمكانية عدم دفع جزء من الضريبة قائمة على أساس احتمال عدم اكتشاف مقدر الضريبة للنفقات الغير مقبولة.

- إطالة فترة التقدير الذاتي

ويتم ذلك في حالة حدوث خلاف بين الشركة ومقدر الضريبة، حيث تقوم الشركة باللجوء إلى المحكمة المختصة بالنظر في قضايا ضريبة الدخل، وتستفيد في هذه الحالة من خلال إطالة فترة التقدير وبالطرق القانونية حيث إن اللجوء إلى المحكمة سيستغرق وقتاً طويلاً وبالتالي تأجيل دفع الضريبة لفترة من الوقت مما يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي.

- تنزيل الخسارة

اعتبرت المادة (10) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 أن الخسارة التي تلحق بأي شخص خلال فترة ضريبية في احد مصادر دخله الخاضع للضريبة يجري تنزيلها من مجموع دخله الصافي في الفترة الضريبية نفسها من المصادر الأخرى، وإذا بلغت الخسارة مقداراً لا يمكن تنزيله بالكامل يدور رصيدها إلى الفترة الضريبية التالية مباشرة ثم إلى الفترة التي تليها بحد أقصى خمس فترات ضريبية.

مما سبق تجد الباحثة أن الخيار الضريبي الصرف هو الخيار الذي ينتج على مستوى التشريع الضريبي حيث يمثل مختلف البدائل التي يمنحها التشريع الضريبي للمؤسسة عند وضعية قانونية معينة، وأثره الضريبي يكون مباشراً ومتعلقاً بتخفيف العبء الضريبي.

ب- الخيار الضريبي القانوني

يجد مصدره في النصوص القانونية الغير ضريبية، مثل اختيار الشكل القانوني للمؤسسة (شركة تضامن، شركة أموال...) وهذا الخيار ذو طبيعة قانونية وينتج عنه ظهور خيارات ضريبية مباشرة متعددة.

ويمكن الشركة أن تمارس التخطيط الضريبي من خلال الحصول على صفة المشروع الاقتصادي بما يتوافق ومتطلبات قانون تشجيع الاستثمار، حيث يمكنها ذلك من الحصول على إعفاءات جمركية وكذلك يمكن للشركة أن تقوم بالمطالبة بإعطائها فترة إنتاجية تجريبية، ويمكنها إطالة مدة الإعفاء عن طريق المطالبة بفترة إنتاجية تجريبية بعد تاريخ بداية الإنتاج.

حيث أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالمجلس التشريعي قانون تشجيع الاستثمار عام 1995 وتم تعديله في عام 1998، وهدف هذا القانون إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالتممية داخل المجتمع وذلك عبر زيادة الاستثمارات في مشاريع قائمة أو إنشاء مشاريع حديثة.

يمنح قانون تشجيع الاستثمار مجموعة من الحوافز من خلال الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل على صافي الربح، ومن الإعفاءات التي نص عليها قانون تشجيع الاستثمار رقم (7) لسنة 2014:

أولاً: نصت المادة رقم (22) على انه تمنح الموجودات الثابتة للمشاريع الإعفاءات التالية:

1- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللهيئة حق تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

2- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات، وعلى أن يتم إدخالها أو استعمالها في المشروع

خال مدة تحدها الهيئة من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وبقرار من الهيئة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

3- تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الجمارك والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية تقررها الهيئة.

4- تعفى من الجمارك والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو من ارتفاع أجور الشحن أو تغيير في سعر التحويل.

ثانياً: نصت المادة رقم (23) على انه تمنح المشاريع التي تقررها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة بموجب القانون الحوافز والإعفاءات التالية:

1- ضريبة دخل بنسبة (0%) على المشاريع الزراعية التي يأتي دخلها مباشرة من زراعة الأرض أو الثروة الحيوانية.

2- ضريبة دخل بنسبة (5%) لغاية خمس سنوات تبدأ من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز أربع سنوات أيهما الأسبق.

3- ضريبة دخل بنسبة (10%) لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى وتحتسب بعد ذلك حسب النسب والشرائح سارية المفعول.

وكذلك تتمتع المشاريع التالية بالحوافز المنصور عليها في القانون وفقاً لتعريفها في التشريعات ذات العلاقة والحاصلة على التراخيص اللازمة بموجب القانون وهي:

1- القطاع السياحي

2- القطاع الصناعي

3- المشاريع التي تزيد نسبة صادراتها من الإنتاج عن (40%)

4- المشاريع الجديدة ضمن أي قطاع والتي توظف ما لا يقل عن خمسة وعشرين عاملا خلال فترة الاستفادة.

5- أي مشروع قائم يضيف خمسة وعشرين عاملا جديدا على عدد العمال الموجودين.

6- المشاريع ضمن أي قطاع والتي تستخدم ما نسبته (70%) من المكون المحلي (مواد ومعدات أولية)

7- المشاريع الممنوحة ضمن نظام عقد حزمة الحوافز والتي تشمل المشاريع النوعية التي تقدم خدمة أو قيمة تتوافق مع معايير خاصة أو تلبى شروط بيئية دولية أو خدمات طاقة بديلة أو المشاريع التي تقع في مناطق ذات أولوية تنموية.

8- التوسعات التطويرية لمشروع القائم والتي تنطبق عليها المعايير تستفيد من الحوافز بناء على نسبة التطوير من إجمالي رأس المال المدفوع ولا يشمل قيمة الأرض.

ثالثا: نصت المادة رقم (24) بأنه يخول لمجلس إدارة الهيئة وبناءا على مقتضيات المصلحة العامة ووفقا لمجالات عمل المشروع أو موقعه الجغرافي أو مدى مساهمته في زيادة الصادرات أو خلق فرص عمل أو دفع عجلة التنمية أو نقل معرفة أو دعم البحث والتطوير أو لغايات تعزيز خدمات المنفعة العامة، بإبرام عقد حزمة حوافز يستفيد من خلاله هذا المشروع من مزايا الحافز الضريبي وخدمات الدعم المحددة في هذا العقد، شريطة الإيفاء بكامل بنود العقد.

وبناء على ما سبق ترى الباحثة انه يمكن للشركات أن تخطط ضريبيا من خلال الاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، حيث يمكنها الحصول على إعفاءات من ضريبة الدخل وتحقيق وفورات ضريبية، وكذلك يمكنها الحصول على إعفاءات جمركية وذلك بأن تحاول الحصول على صفة المشروع الاقتصادي بما يتوافق مع متطلبات قانون تشجيع الاستثمار، ويمكن للشركات التخطيط ضريبيا من خلال قيام الشركة بالمطالبة بإعطائها فترة إنتاجية تجريبية مما يمكنها من زيادة مدة الإعفاء بعد تاريخ بداية الإنتاج. وكذلك يمكن للشركات الحصول على إعفاءات ضريبية في حالة التوسع حيث نصت المادة (27) من القانون بأنه تستفيد

المشاريع الاستثمارية المخصصة لتطوير مشروع قائم من الحوافز الضريبية والمصادق عليها من قبل الهيئة بناء على نسبة التطوير للمشروع، وتنظيم جميع الحوافز الضريبية وغير الضريبية واستثناءات الدعم لمشاريع التطوير ضمن عقد حزمة الحوافز.

ت- الخيار الضريبي التخطيطي

هذا الخيار ناتج عن متطلبات وضرورات التخطيط الضريبي الجيد، ويتم التحكم بين مختلف الخيارات تبعا لأهداف المؤسسة والأهداف الخاصة بكل مستوى في الهيكل التنظيمي لها. وهناك عوامل داخلية يمكن من خلالها أن تخطط الشركة ضريبيا والمتعلقة بالشركة ذاتها، والمتمثلة في سياساتها المختلفة، ويمكن اعتماد الشركات على التخطيط الضريبي من خلال معالجة بعض الأمور المالية والمحاسبية المختلفة التي تعمل على تأجيل أو تخفيض مبلغ الالتزام الضريبي وابتعاد الشركة عن أية ممارسات تزيد ذلك الالتزام سواء كان من خلال ضرائب مدفوعة مقدما أم الزيادة في مبلغ الضريبة بشكل عام، ومن هذه الخيارات التخطيطية: (بور، 2015)

1- التخطيط الضريبي لسياسة التمويل المتبعة في الشركة

من المواضيع الأساسية التي تهتم بها الإدارة المالية هي تكلفة التمويل، فهي ترشدها إلى تحديد الهيكل المالي الأمثل وتعظيم العائد وذلك بقبول تلك المشاريع التي تكون عوائدها أكبر من كلفة تمويلها. لذا فإن حساب كلفة التمويل واتخاذها معيارا لتحديد سياسة التمويل والاستثمار يعد ضرورة لجميع المنشآت كما أنها تستخدم معيارا رشيدا لتقييم أدائها خلال مدة زمنية معينة.

إن اللجوء إلى القروض كمصدر للتمويل قد يحقق للمؤسسة بعض الوفورات الضريبية وذلك لسماح التشريعات الضريبية بخصم فوائد القروض عند تحديد الوعاء الضريبي مما يؤدي إلى تقليل حجم الضريبة وهذا ما يميزها عن الأموال الخاصة، حيث أن إذا كان الهيكل المالي للمنشأة يضم نسبة تمويل عن طريق القروض نقل عن النسبة المثلى فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع

المعدل الموزون لكلفة التمويل وذلك بسبب ارتفاع كلفة التمويل عن طريق الملكية مما يؤدي إلى انخفاض العائد على حق الملكية. (العامري، 2010)

لذا فإن حساب كلفة التمويل واتخاذها معيارا لتحديد سياسة التمويل والاستثمار يعد ذروة لجميع المنشآت كما أنها تستخدم معيارا رشيدا لتقييم أدائها خلال مدة زمنية معينة.

2- الإسراع في إطفاء بعض المصاريف

كأن تقوم الشركة بإطفاء التعويضات التي يتم دفعها للموظفين على شكل سلف وتسجيلها كمصروفات بدلا من الإبقاء عليها كمخصصات غير مقبولة ضريبيا حتى يترك الموظف عمله.

3- التخطيط الضريبي من خلال سياسة المخزون

وذلك من خلال طريقة تقييم المخزون، حيث أن قانون ضريبة الدخل لم يحدد الأساس الذي يتم بناء عليه تقييم بضاعة آخر المدة، حيث تركها دون معالجة، أي أن للشركة الحرية في اختيار الطريقة التي تضمن لها أعلى وفر ضريبي. وهناك طريقتان متعارف عليهما في تقييم المخزون وهما:

- **طريقة الوارد أولا صادرا أولا:** تقوم هذه الطريقة على فكرة تسعير المواد المنصرفة وفق أقدم المشتريات، بالتالي تسعير الكميات الصادرة حسب أقدم سعر شراء للمواد الموجودة في المخازن لحظة الصرف، وهكذا فإن رصيد المواد الباقية يتم تقييمه وفق أحدث أسعار الشراء، وبما أن تقييم المخزون سيتم بأحدث الأسعار فإنه سيعبر عن حقيقة المركز المالي للشركة كما يؤثر على مجمل وصافي الربح في نهاية المدة. ومن مزايا هذه الطريقة ضريبيا، انه يفضل استخدامها في حالة ميل الأسعار للانخفاض مما يحقق وفرا ضريبيا لأن بضاعة آخر المدة ستقيم بأقل الأسعار وبالتالي انخفاض مجمل الربح (العشي، 2006)

- **طريقة المتوسط المرجح:** تقوم هذه الطريقة على فكرة تسعير المواد المنصرفة من خلال احتساب متوسط التكلفة الموزون بعد كل إدخال جديد للمواد، ويعتبر موزونا لأنه يعطي وزنا

للكميات ويراعي الأهمية النسبية لكمية المواد الموجودة في المخازن وكمية المواد المشتراه، وإتباع هذه الطريقة يظهر الأرباح في صورة معقولة وبعيدا عن المغالاة (مطر، 2000)

4- التخطيط الضريبي من خلال إتباع الشركات لبرامج صيانة متطورة ومستمرة

حيث تقوم الشركة بعمل صيانة بناء على سياسة تحقيق أعلى قيمة حالية للوفر الضريبي المتوقع من هذه العملية، وذلك في فترة تحقيقها للأرباح العالية، فتقوم الشركة بعمل صيانة في العام الحالي بدلا من العام القادم حتى تستفيد من الوفر الضريبي. (خويرة، 2004)

5- التخطيط الضريبي من خلال امتلاك الأصول أو استئجارها

يعتبر قرار الاستئجار أو الشراء قراران ماليان يسبقهما عادة قرار بضرورة الحصول على أصل ما لحاجة المؤسسة إليه في عملياتها، وبإمكان المؤسسة استعمال بعض الأصول في عملياتها لفترة معينة دون تملكها وذلك من خلال شراء حق استخدام هذه الأصول مقابل دفع أجره لفترة معينة ومبلغ معين يتم الاتفاق عليه، ويتم اخذ بعين الاعتبار قيمة الأصل المستأجر ومدة الانتفاع المتوقع منه، ولا تدخل الأصول المستأجرة من ضمن موجودات الشركة وذلك لان مهنة المحاسبة تشترط الملكية لإدراج أي أصل من الأصول ضمن موجودات الشركة وقد يكون الاستئجار شهريا أو سنويا ثابتا أو متغيرا أو جزء منه ثابت والآخر متغير يرتبط بحكم نشاط معين كالإنتاج أو المبيعات.

وقرار الاستئجار قرارا ماليا حيث يجب على القسم المالي دراسة الأثر المالي لقرار الشراء أو الاستئجار وذلك حسب تكلفة الشراء والاستئجار مع النظر إلى مزايا وعيوب كل من الشراء والاستئجار، حيث من أهم مزايا شراء الأصل أن ثمن الأصل يدفع مرة واحدة وهناك تباعد زمني بين مرات الشراء حيث تمر فترة زمنية تعادل فترة حياة الأصل قبل تكرار الشراء، أما بالنسبة لعيوب شراء الأصل تحتاج عمليات الشراء إلى مخصصات مالية عالية مما يؤثر سلبا على السيولة وكذلك تتحمل الشركة تكاليف التقادم والصيانة، وتزداد القيمة الخاضعة للضريبة والتي تتحملها المنشأة. ومن ناحية أخرى فإن لاستئجار الأصل مزايا وعيوب حيث إن

من أهم مزايا الاستئجار أن الأصل المستأجر يبقى بعيدا عن متناول أيدي دائني الشركة وكذلك لا يحتاج الأصل المستأجر إلى مخصصات مالية عالية مما يحمي سيولة الشركة، ولا تتحمل الشركة عند استئجارها للأصل مشاكل الصيانة والتقاعد وإضافة إلى ذلك يعتبر الإيجار المدفوع مصروفًا مقبولًا للغايات الضريبية، أما من عيوب استئجار الأصول إن عدم شراء الأصل يقلل من الضمانات الموجودة لدى المنظمة لغايات القروض، وكذلك تنقيد الشركة بالموصفات والخصائص التي يقدمها المؤجر. (الصيرفي، 2007)

ويوجد عدة أنواع للتأجير منها التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي حيث يعتبر التأجير التمويلي للأصول أفضل من الشراء من الناحية التمويلية وله تأثير أفضل على رأس المال العامل لأنه يوفر للشركة إمكانية استخدام الأموال في النشاط التجاري كرأس مال عامل بدلًا من تجميدها في الأصول، وبالتالي تحسين كفاءة رأس المال العامل والتدفقات النقدية وقدرته على سداد الالتزامات. أما من الناحية الضريبية فإن العبء الضريبي سيكون أقل وذلك لأن الاستقطاعات المسموح بها في حالة التأجير التمويلي تكون أكبر في حالة امتلاك الأصل، لأن قسط الإيجار يتضمن قسط الإهلاك وسعر الفائدة على قيمة الأصل إضافة إلى أن الشركة ستقوم بخمسة جميع مصاريف التشغيل والصيانة، وكذلك يتضمن عقد التأجير التمويلي خيار التملك بالعادة في نهاية مدة العقد حيث نستفيد منه الشركة المستأجرة في حالة ارتفاع قيمة الأصل (مرقس، 2011)

بينما التأجير التشغيلي يقوم على فكرة الانتفاع من خدمات الأصل دون أن ينتهي ذلك الانتفاع بتملكه، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التأجير تأجير الحاسبات وآلات التصوير والسيارات والشركات، وتكون كلفة هذا النوع من الاستئجار عادة أعلى من كلفة التأجير التمويلي وذلك لأن المؤجر في التأجير التشغيلي يكون مسؤولًا عن صيانة وخدمة الأصل المؤجر على عكس التأجير التمويلي، ولا تكون الدفعات المتوقعة من تأجيره لمرة واحدة كافية لتغطية تكاليفه، وكذلك يشتمل عقد التأجير التشغيلي حق المستأجر في إلغاء عقد الإيجار وإعادة المأجور قبل انتهاء مدة الإيجار المنفق عليها، لأن من حق المستأجر أن يعيد المأجور إذا كان متقادماً فنياً وإذا انتفت الحاجة إليه بسبب تراجع نشاط المستأجر. (عقل، 2004)

وبناء على ما سبق ترى الباحثة انه يمكن أن يكون الاستئجار جذابا للمؤسسة عندما تكون حاجتها للأصل تقتصر على فترة معينة أو عندما تكون الشركة غير متأكدة من مستوى الطلب المتوقع على خدماتها، وكذلك قد يكون جذابا بسبب الخدمات التي يوفرها المؤجر للمستأجر ولوجود مزايا ضريبية وذلك لاعتبار مصروف الإيجار من المصاريف المقبولة ضريبيا حيث وفقا لقرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 يحق للمكلف أن ينزل من دخله أي مصاريف إدارية ورسوم قانونية وإيجارات التي أنفقت أو استحققت كليا وحصرها في سبيل إنتاج الدخل الإجمالي خلال الفترة الضريبية.

6- قيام الشركات بالتخطيط الاستثماري وإدارة الموجودات

تعرف الأصول الثابتة بأنها مصاريف مدفوعة مقدما توزع على عدد من الفترات المحاسبية التي يتوقع أن تستفيد من خدمات هذه الأصول لتوليد الإيرادات الخاصة بها، وأطلق المحاسبون مصطلح الاستهلاك على طريقة توزيع الأصول الثابتة بشكل متماثل على الفترات المحاسبية المستفيدة من خدماتها، ويتم تحميل استهلاك الفترة إلى حساب الأرباح والخسائر هذا ويؤدي الاستهلاك إلى تقليل الربح المعلن، فكلما زاد الاستهلاك قل الربح هذا من جانب الربح أما من جانب النقد فان زيادة الاستهلاك لا تؤثر على النقد بل تزيده لأسباب ضريبية حيث تقوم بتخفيض الدخل الخاضع للضريبة مزودا المؤسسة بوفر ضريبي تحسب قيمته على النحو التالي:

الوفر الضريبي الذي يخلقه الاستهلاك = قيمة الاستهلاك السنوي × نسبة الضريبة

ويوجد عدة طرق لاستهلاك الأصول أهمها طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتناقص ويعود القرار بخصوص إتباع طريقة الاستهلاك لإدارة المؤسسة التي تتخذ قرارها عادة في ضوء الحد من التدفقات النقدية الخارجية والميزات والاعتبارات الضريبية والمالية المتطلع عليها.

وتعتبر طريقة القسط الثابت ابسط طرق الاستهلاك وأكثرها إتباعا ويفضل استعمالها عندما يكون بالإمكان افتراض تساوي استفادة الفترات المالية من خدمات الأصل المستهلك.

(عقل، 2004)

ويحدد قسط الاستهلاك السنوي وفقا للمعادلة التالية:

الاستهلاك السنوي = تكلفة الأصل - القيمة التخريدية المتوقعة / السنوات المقدرة لحياة الأصل

أما بالنسبة لطريقة القسط المتناقص تقوم هذه الطريقة على أساس توزيع تكلفة الأصل، بحيث تحمل السنوات الأولى بقسط أكبر من السنوات التالية، نظرا لان الأصول الثابتة تكون أكثر إنتاجية في السنوات الأولى من استخدامها مقارنة في السنوات التالية. (ابوزيد، 2009)

- تقليل خطر تقادم الأصول المستعملة وتقليل مخاطر ارتفاع الأسعار بسبب سرعة استرداد التكلفة خاصة إذا كانت هناك نية لتجديد الآلات.
- تقليل الآثار السلبية لاحتمالات الكساد وارتفاع معدلات الضرائب.
- تقليل الأرباح المحققة وبالتالي الأرباح الموزعة وهذا يعني إبقاء المزيد من النقد داخل المؤسسة.
- مناسبة للشركات حديثة التأسيس، لأنه يقلل من النقد الخارج منها وكذلك الحالة بالنسبة للشركات في مراحل النمو.

ويتم احتساب الاستهلاك وفقا لطريقة القسط المتناقص على النحو التالي:

(الصيرفي، 2007)

القسط المتناقص = (القيمة التاريخية - القيمة التخريدية) (عدد السنوات المتبقية + 1) /

مجموع أرقام السنوات للعمر الإنتاجي

حيث أن:

مجموع أرقام السنوات للعمر الإنتاجي = العمر الإنتاجي / 2

عدد السنوات المتبقية = العمر الإنتاجي - رقم السنة المراد استخراج قسطها.

مما سبق تجد الباحثة أن طرق الاستهلاك نفسها لا تزود الشركة بالنقد، لكن ما يتم فعلا هو دورها في تقليل التدفقات النقدية الخارجة على شكل تخفيض في الضرائب المدفوعة بسبب انخفاض الأرباح عند زيادة الاستهلاك في السنوات الأولى وذلك في طريقة الاستهلاك المتسارع وهذا لا يعني تجنب دفع الضرائب بشكل فعلي إنما هو تأجيل مؤقت لدفعها، أي أن طريقة الاستهلاك المستعملة لا تؤثر على حجم الضرائب المدفوعة إنما تؤثر على توقيت دفعها، وبالرغم أن الحصيلة النهائية واحدة لكل من الضريبة والربح والتدفق النقدي بغض النظر عن أية طريقة استهلاك متبعة، إلا أنه في الاستهلاك المتسارع ميزة لصالح المؤسسة إذا تم اخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، إذ يكون الاستهلاك في السنوات الأولى عاليا ويكون الربح في نتيجة لذلك منخفضا وكذلك الضريبة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن الاستهلاك المتسارع يؤدي إلى تأخير دفع الضريبة لفترات لاحقة وهذا يعني حصول المؤسسة على قرض من غير فوائد من ضريبة الدخل يستمر لحين دفعه في السنوات اللاحقة من خلال ضريبة أعلى.

وهنا يجب الإشارة إلى انه في فلسطين لا يسمح باستخدام طريقة الاستهلاك المتسارع، حيث انه بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2005 الخاص بلائحة الاستهلاك لغايات ضريبة الدخل وفقا للمادة رقم(2) التي نصت على أن يكون الاستهلاك حسب طريقة القسط الثابت وان لا يزيد مجموع ما ينزل عن الاستهلاك والتلف عن الكلفة الأصلية للأصل.

ومن ناحية أخرى تأخذ الشركات العمر الضريبي للأصول كأحد المتغيرات الواجب دراستها قبل اتخاذ قرار الاستثمار أو الشراء لأي أصل من الأصول حيث أن الأثر الضريبي يزداد قوة كلما قل العمر الضريبي للأصل وذلك لأن القيمة الحالية للوفر الضريبي الناجم عن الاهتلاكات تكون اكبر كلما كان عدد السنوات أقل، بالتالي فان الأصول ذات الاستثمار قصير الأجل تحتل مكانة أفضل من ناحية ضريبية. وكذلك يتمثل التخطيط الضريبي في إدارة الموجودات الثابتة إما عن طريق استبدال الأصول أو التخلص منها أو عن طريق الإضافات والتجديدات الرأسمالية عليها، حيث نصت المادة رقم (8) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لعام 2011 انه تنزل الخسارة الناجمة عن استبدال الماكينات والآلات والمعدات أو بعض

أجزاءها المستخدمة في العمل ويتم حساب هذه الخسارة على أساس تكلفة الماكينات والآلات أو المعدات أو بعض أجزاءها مطروحا منها ما حصل عليه المكلف من ثمنها وما سبق تنزيله على استهلاكها.

ويمكن الاستفادة من عملية استبدال الأصول من قبل الشركات في أوقات التضخم حيث تكون القيمة السوقية للأصول أعلى من القيمة الدفترية، وتكون قيمة الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية أقل مما يجب، فتقوم الشركة بتعديل القيمة الدفترية لبعض الأصول وبخاصة لوجود فروقات كبيرة نسبيا ما بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لتلك الأصول.

وقد تجري الشركة توسعات وتعديلات في فروعها للاستفادة من تنزيلات الاستهلاك، كما إن قيام الشركة بأعمال الصيانة بشكل دوري لجميع الأصول يعتبر حماية لرأس المال، حيث تعتبر هذه النفقات من ضمن نفقات العمل المقبولة ضريبيا. ومن المصاريف التي يسمح قانون ضريبة الدخل بتنزيلها الديون المشكوك في تحصيلها أو الديون المعدومة حيث نصت التعليمات الخاصة بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 على أنه يجري تنزيل الديون المعدومة الناجمة عن أي مصدر دخل خاضع للضريبة ضمن النفقات والمصاريف التي أنفقت أو استحققت كليا وحصرها في سبيل إنتاج الدخل الخاضع خلال الفترة الضريبية التي تم إثبات إعدام الدين فيها، على أن يتم تنزيلها بما لا يتجاوز مبلغ 500 ألف شيكل أو 20% من الدخل الصافي سنويا أيهما أكثر، شريطة اعتبار أن كل مبلغ مسترد في أي فترة ضريبية من المبالغ التي تم تنزيلها باعتبارها ديونا معدومة سابقا يعتبر دخلا خاضعا للضريبة خلال تلك الفترة الضريبية التي استرد فيها.

أما ما يخص البنوك يعتبر تعثر العملاء وعدم إمكانيتهم تسديد الالتزامات وجمود حركة حساب الجاري مدين، وعدم تسديد الكمبيالات المخصوصة في تواريخ استحقاقها من أهم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف وتعتبر من المؤشرات التي تقتضي وضع هذه الحسابات تحت الرقابة. ويمكن الاستفادة من قانون ضريبة الدخل للمحافظة على حقوق البنك وذلك من خلال

تعليق الفوائد والعمولات المترتبة على هذه الحسابات المتعثرة فور انطباق شروط إمكانية تعليق الفوائد عليها، مما يجنب المصرف دفع ضرائب على فوائد أصبح هناك شكوك في تحصيلها.

7- تطبيق الشركة لأساس الاستحقاق بدقة

أي أن تقوم الشركة بتحميل سنتها المالية بما يخصها من مصاريف وإيرادات وان تقوم بمطالبة مأمور التقدير بخضم المصاريف التي تحققت خلال السنة، حيث لا يحق للشركة أن تطالب بخضم أي مصروف إلا في مرحلة التقدير وقبل صدور قرار ربط الضريبة. (خويرة، 2004)

ويستند هذا الأساس إلى العديد من المبادئ التي منها مبدأ الفترة المالية ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وتتبع معظم الدول هذا الأساس حيث تصور كل سنة مالية تصويراً صحيحاً بإيراداتها ومصاريفها التي تخصها ومقابلة الإيرادات بنفس النفقات المتعلقة بها لنفس الفترة المالية، كذلك تتبعه الشركات المساهمة والشركات العادية شركات التأجير التمويلي (ثابت، 2017)

ونصت المادة (5) من قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 أنه يتم احتساب دخل المكلف على أساس الاستحقاق ويستثنى من ذلك الفوائد والعمولات المترتبة على الديون المشكوك في تحصيلها لدى البنوك وشركات الانقراض المتخصصة وشركات الرهن العقاري وشركات التأجير التمويلي، بحيث يحتسب الدخل المتحقق عنها في سنة قبضها وفق تعليمات يصدرها الوزير بالتنسيق مع المدير.

8- سياسة مصاريف البحث والتطوير

وذلك من خلال تخفيض مبلغ الضريبة عن طريق زيادة هذه المصاريف التي تدفعها الشركة لانتاج منتجات جديدة أو خدمات جديدة، حيث تعتبر هذه المصاريف مصاريف تشغيلية تختلف حسب طبيعة الشركة. (العامري، 2018)

المبحث الثاني: الأداء المالي

مقدمة

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا انه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول إن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم. (الزبيدي، 2000)

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات والشركات حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة سابقا، كما يعتبر أداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات، والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية، ويعد واحدا من المؤشرات المستخدمة في قياس نجاح المؤسسات من حيث العائدات المالية، ويسهم الأداء المالي في الشركات بصورة ايجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات، وإن تحقيق المؤسسة لمستويات مرتفعة لأدائها المالي يؤدي إلى تعظيم قيمتها وذلك من خلال تحسين المردودية التي تتحقق من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء (بن ساسي، قريشي، 2006)

مفهوم الأداء المالي

يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الإستراتيجية لأنه يعمل على تقييم ادعاء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة وطويلة الأجل، وتقوم الإدارة بتقييم الأداء لمعرفة نقاط القوة والضعف والتعرف على الفرص المتاحة والمعوقات التي

يمكن أن تواجهها حيث يساعد تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وسد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً. وعليه يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه:

تشخيص الوضع المالي للشركة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة، ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، وجدول حسابات النتائج، والجداول الملحقه. (عماري، 2015)

وكذلك عرفت (صيفي، 2016) تقييم الأداء بأنه عملية قياس نتائج المؤسسة في ضوء معايير محددة مسبقاً، وهي عملية تقييم نشاط المؤسسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في فترة مالية معينة.

وعرف (حجاج، 2017) تقييم الأداء المالي بأنه جزء من عملية الرقابة تهدف إلى الوقوف على ما تم تجسيده خلال سنة ومقارنته بالمعايير المحددة مسبقاً بغرض معرفة كفاءة استخدام المؤسسة لمواردها والوقوف على الانحرافات وتصحيحها.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الأداء المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها إخضاع أداء المؤسسة للحكم والتقدير من خلال استخدام بعض المقاييس المرجعية التي تساعد على فهم العلاقة بين مختلف العناصر الخاصة بالتقويم وإدراكها.

أهمية تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها منشآت الأعمال قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة تحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المنشأة ونموها وتطورها وذلك باستغلال الأمثل لتلك الموارد تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب الحياة لمنشآت الأعمال، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد احد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس

إمكانية تحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها (الزبيدي، 2000)

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحديد المؤشرات المالية المميزة للأداء المتمثلة بالنسب المالية، وتحليل هذه النسب لمعرفة الوضع المالي للمنشأة ومقارنته بمنافسيها على مستوى القطاع أو الصناعة التي تنتمي إليها، وتستخدم مقاييس الأداء المالي التي تعتمد على المعلومات المالية والمحاسبية لبيان مدى تحقيق الشركة لأهدافها الإستراتيجية، ومن أهم فوائد استخدام المقاييس المالية لتقييم أداء الشركات ما يلي: (الجهماني، 2008)(صالح، 2015)(حجاج، 2017)

- بيان مدى إسهام الشركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من النتائج بأقل التكاليف، والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال ما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي.
- بيان نجاح الشركة في تحقيق أهدافها فهو مقياس لفاعلية أداء الشركة وكفاءتها لضمان بقائها ونموها.
- توفير المعلومات اللازمة لمستويات الإدارة المختلفة لأغراض التخطيط، والرقابة واتخاذ القرارات.
- بيان مدى تطور الشركة من خلال مسيرتها، أو التحول نحو الأسوأ من خلال مقارنة الأداء الفعلي لفترات زمنية، أو المقارنة مع شركات مشابه لها.
- تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار.

وتجد الباحثة أن للأداء المالي أهمية تتمثل في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وكذلك تنبع أهمية الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسة وفحص سلوكها، ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.

مؤشرات الأداء المالي

تعد مؤشرات الأداء المالي من المؤشرات الهامة لقياس أداء الشركة، وتعتمد هذه المؤشرات على المعلومات المحاسبية والمالية للشركة للوصول إلى النسب التي تحدد نتائج أعمالها، وقد اختلف الباحثون حول تحديد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في قياس الأداء لمالي حيث يرى اغلب الباحثين أن من أهم المؤشرات لقياس الأداء المالي هي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم العادي، ويرى البعض الآخر أن هذه المؤشرات التقليدية تعتمد على بيانات تاريخية ولا توفر مؤشرا كافيا للأداء المستقبلي وهو ما أدى إلى ظهور مؤشرات أخرى حديثة.

المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي

يعد التحليل المالي باستخدام النسب أو المؤشرات المالية من أفضل الوسائل لتوضيح العلاقة بين البنود المختلفة المدرجة في الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر، وتعتبر النسب المالية من أقدم أنواع التحليل المالي وأهمها، ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم،

ويمكن تعريف النسب المالية بأنها دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى). (محمد وآخرون، 2008)

إن هناك عدد غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، وقد يكون استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية على نطاق واسع مفيداً في بعض الحالات إلا أنه في كثير من الحالات يكون استخدام عدد محدود من النسب المعبرة كافياً ومفيداً.

وسيتيم في هذه الدراسة تبني احد التصنيفات الشائعة للنسب، وهي على النحو التالي:

أولاً: نسب السيولة

تقاس السيولة بالسرعة التي يمكن تحويل الأصل إلى نقدية، بدون خسارة في القيمة، ومن ذلك نجد أن السيولة تتوقف على عاملين هما: المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية، والخسارة المترتبة على التحويل والمخاطر المترتبة على فقدان جزء من قيمة الأصل. (حنفي، 2005)

وتهتم الشركة بالسيولة بغرض أداء الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول أجل الاستحقاق، لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين، حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركة.

أهم نسب السيولة

1- نسبة التداول

تستخدم هذه النسبة كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة، وينظر المحللون إلى تدني نسبة السيولة بقلق لكونه مؤشراً لمشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد تؤدي إلى إفلاس الشركة، أما ارتفاع هذه النسبة فيعني زيادة في قيمة الموجودات المتداولة المتحررة من مطالبات الدائنين القصيرة الأجل الأمر الذي يعني وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين قصيري الأجل. ولكن يجب

أن لا ينظر بارتياح إلى الارتفاع غير العادي في هذه النسبة لأنه قد يعني إما نقدا معطلا، أو زيادة عن الحجم المناسب من البضاعة، أو ارتفاعا غير مبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها وهذه الأمور جميعها مظاهر لسوء إدارة السيولة. (عقل، 2011)

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة التداول = الموجدات المتداولة / المطلوبات المتداولة

2- نسبة السيولة السريعة

وهي نسبة مشابهة لنسبة التداول إلا أنها أكثر تحفظا منها، حيث تستبعد من الأصول المتداولة المخزون والمصاريف المدفوعة مقدما لكونهما من الأصول غي القابلة للتسويق بسرعة دون تحمل خسارة. ويدخل في بسط هذه النسبة بشكل رئيسي النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل والعملاء، أما المقام فيتألف من الالتزامات المتداولة. وتكون نسبة السيولة السريعة في العادة اقل من التداول بسبب استبعاد بعض الأصول المتداولة من البسط والإبقاء على المقام كما هو. (الزبون، 2010)

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة ماعدا المخزون والمصاريف المدفوعة مقدما / الالتزامات المتداولة

3- نسبة النقدية

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة، ونتيجة لذلك فقد اعتبرت نسبة النقدية أكثر نسب السيولة تحفظا، ويلجأ إليها المطلق المالي عندما يتوفر لديه معلومات عم صعوبة تحويل الأصول السريعة الأخرى والمخزون إلى نقد، أو رهن المنشأة مثلا لزمها المدينة أو مخزوها، ويجب الإشارة هنا إلى أن المحللين الماليين لا يعتمدون بشكل أساسي على مؤشرات هذه النسبة عند

تقييم سيولة المنشآت لأنهم لا يتوقعون من هذه المنشآت الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقدية وما يعادلها لتغطية الالتزامات المتداولة كما لا يتوقعون أن يكون الاعتماد محصوراً على النقدية دون غيرها من الأصول المتداولة في سداد تلك الالتزامات. (خنفر، المطارنة، 2011)

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يكون مؤشراً على احتفاظ المنشأة بسيولة ونقدية عالية. ولكن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعطي مؤشراً على فشل هذه المنشأة في استغلال أموالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة بدلاً من تكريسها في المنشأة دون استخدام.

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة النقدية} = \text{نقدية} + \text{استثمارات في أوراق مالية} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

4- رأس المال العامل

يعبر رأس المال العامل أو كما يطلق عليه البعض صافي رأس المال العامل عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة، وبالتالي يستفيد المحلل المالي من هذا المؤشر في الحكم على مقدرة الشركة في مواجهة الالتزامات المتداولة المستحقة عليها. (ابوزيد، 2009)

صافي رأس المال العامل عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول، حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، في حين تعبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبة أو بعدد المرات. ويمثل صافي رأس المال العامل الجزء المتحرر من الموجودات المتداولة من سلطان المطلوبات، وهذا الجزء عبارة عن هامش الأمان المتاح للديون القصيرة الأجل على المؤسسة. أما من الناحية التمويلية فإن صافي رأس المال العامل يعبر عن ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الذي لم تكف المصادر قصيرة الأجل لتمويله، ولذا يجب تمويله من مصادر طويلة الأجل كالقروض وحقوق المساهمين. (عقل، 2011)

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

ثانياً:نسب النشاط

يستفاد من هذه النسب في معرفة مدى كفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها واستغلالها لهذه الموجودات في توليد المبيعات. تعد معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استعمال موجودات الشركة في توليد إيرادات التشغيل، إذ يمكن الحكم على إدارة الشركة من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة أو معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصر الموجودات إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة، إذ أن من مهام الإدارة الموازنة بين السيولة والمخاطرة.(العارضي،2014)

ومن معدلات الدوران

1- معدل دوران الأصول

تبين لنا هذه النسبة قدرة الشركة على استخدام الموارد المتاحة أي إجمالي أصولها في تحقيق المبيعات، أي قياس إنتاجية الأصول وقدرة كل دينار مستثمر في الأصول على تحقيق المبيعات لتحسين معدل دوران الأصول. ولغرض معرفة كفاءة هذا المؤشر يتطلب الأمر القيام بمقارنة النتائج التي نحصل عليها مع نفس النسبة للسنوات السابقة أو مع الشركات المماثلة، وإذا كان المعدل المستخرج من هذه النسبة مرتفعاً يدل ذلك على قيام المشروع باستغلال موارده المتاحة بكفاءة أو انخفاض معدل الاستثمار في الأصول مقارنة بحجم المبيعات المتحققة، وفي حالة انخفاض المعدل عن المعدل المعياري فإن ذلك دليل على عدم استغلال الشركة للأصول استغلالاً امثل، أي هناك زيادة بالمبالغ المستثمرة في الأصول لا يمكن الاستفادة منها.(آل شبيب،2007)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

2- معدل دوران الأصول الثابتة

يوضح هذا المؤشر إنتاجية المبيعات ومدى إمكانية استخدام المعدات والإمكانات والتسهيلات الإنتاجية، فكلما انخفض هذا المؤشر كلما دل على أن المؤسسة لا تستخدم قدرة وطاقة أصولها بطريقة فعالة. (العداسي، 2011)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

3- معدل دوران المخزون

تظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشر على كفاءة المنشأة، إلا أنه لا بد من التنويه هنا أن معدل دوران المخزون يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة، فمعدل الدوران في المنشأة الصناعية هو دائماً أقل من معدل الدوران في المنشآت التجارية، وعلى مستوى المنشآت الصناعية فمعدلات الدوران في الصناعات الاستخراجية والصناعات التشغيلية (كصناعة السفن) هو دائماً أقل من معدلات الدوران في الصناعات الغذائية والتحويلية. (محمد وآخرون، 2008)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

ويجب إتمام نسبة معدل الدوران بحساب متوسط فترة التخزين التي كلما قلت كلما كان ذلك أفضل للمنشأة، فتكاليف التخزين تصبح أقل وسيولة المنشأة تتحسن، وحاجة المنشأة للأموال تقل، ويمكن حسابها كما يلي:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

4- معدل دوران صافي رأس المال العامل

وتحسب على النحو التالي:

معدل دوران صافي رأس المال العامل (مرة) = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

من الضروري أن يكون هناك تناسب بين حجم المبيعات ورأس المال العامل، وهو ما يهدف معدل دوران رأس المال العامل التأكد منه. حيث يبين معدل دوران رأس المال العامل كفاءة الوحدة في إدارة الأصول واستثمارها بشكل جيد، بحيث لا تكون هناك أموال بدون استثمار، وفي نفس الوقت تكون الوحدة قادرة على سداد التزاماتها الجارية. إن ارتفاع هذا المعدل يدل على عدم كفاية حجم رأس المال العامل، وهذا يحدث عند استخدام الأصول المتداولة في تمويل التوسعات الرأسمالية، ويترتب على ذلك عدة مخاطر تؤدي إلى احتمال توقف المشروع عن سداد التزاماته، ومن ناحية أخرى إن انخفاض معدل دوران رأس المال العامل يدل على زيادة حجم رأس المال العامل متمثلاً في شكل أرصدة نقدية عاطلة أو مخزون سلعي كبير راكد أو رصيد مدينين متراكم وبطيء الحركة، ولا شك أن انخفاض معدل دوران رأس المال العامل سوف ينعكس في النهاية سلباً على عائد الأموال المستثمرة. (أبو زيد، 2009)

5- معدل دوران الحسابات المدينة

ينظر إلى معدل دوران الحسابات المدينة من خلال عدد المرات التي تدور بها هذه الحسابات، أي من خلال عدد المرات التي تحصل فيها هذه الحسابات من المدينين. والغرض من احتساب هذا المعدل هو قياس سيولة الحسابات المدينة. وضماناً لدقة هذا المؤشر يجب أخذ الحسابات المدينة قبل طرح الاحتياطات المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها، كما يجب أخذ أوراق القبض المخصومة بعين الاعتبار، لأن إهمالها يقلل من قيمة مقام النسبة ويجعلها تظهر بشكل أفضل مما هي عليه فعلاً. (عقل، 2009)

ويعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة، وهو يعبر عن مدى ملائمة حجم الاستثمار في الحسابات المدينة، وبذا فإنه يلقي الضوء على

مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وتحصيل الديون تؤدي إلى انخفاض معدل الدوران والعكس صحيح.

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

معدل دوران الحسابات المدينة (مرة) = صافي المبيعات الآجلة / صافي الحسابات المدينة

ويجب إتمام نسبة معدل الدوران بحساب متوسط فترة التحصيل، ويتم التعبير عن فترة التحصيل بالأيام ويستخدم معدل دوران الذمم المدينة في مقام هذه النسبة، وتأخذ الصيغة التالية:

متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الذمم المدينة

وكلما قل عدد أيام فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة سياسة التحصيل المتبعة من قبل إدارة المنشأة، أما في حال زيادة فترة التحصيل فان ذلك يعطي مؤشرات على أن سياسة منح الائتمان غير موفقة بالشركة أو أن سياسة تحصيل الديون في المنشأة لا تسير بشكل جيد، أو أن ديون المنشأة قد تتعرض لخطر عدم تحصيلها أو إعدامها. (خنفر، المطارنة، 2011)

6- معدل دوران الحسابات الدائنة

يستفاد من هذا المؤشر لبيان مدى كفاءة المنشأة في تسديد التزاماتها، إذ كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أداء المنشأة لالتزاماتها أفضل. (الزبون، 2014)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

معدل دوران الحسابات الدائنة (مرة) = صافي المشتريات الآجلة / متوسط الحسابات الدائنة

وتصبح هذه النسبة ذات دلالة اكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد (الممنوحة للمنشأة من قبل الدائنين)، وتحسب متوسط فترة التسديد على النحو التالي:

متوسط فترة التسديد = 360 / معدل دوران الذمم الدائنة

وفترة التسديد تظهره الفترة الزمنية التي يمنحها الدائنون للمنشأة، ولدراسة وضع المنشأة يفضل إجراء مقارنة بين الفترة الممنوحة للمدينين والفترة المتحصل عليها من الدائنين، فإذا كانت الفترة الممنوحة للمدينين اقصر من الفترة المتحصل عليها من الدائنين يكون وضع المنشأة جيد وخاصة من زاوية السيولة المالية، والعكس صحيح. (محمد وآخرون، 2008)

ثالثاً: نسب الاقتراض

تلجأ العديد من الشركات إلى البنوك وجهات الائتمان لمنحها قروض طويلة الأجل حتى تتمكن من تنفيذ مشاريع الإحلال والتجديد والتوسع، أو لأغراض أخرى تحتاج إلى مصادر تمويل ضخمة ولآجال طويلة، وفي مثل هذه الحالات فإن البنوك ومؤسسات التمويل تتزايد مساحة دائرة الاهتمام لديها داخل القوائم المالية مقارنة بقرارات الإقراض قصيرة الأجل، بحيث لا تقتصر دراستها على مؤشرات السيولة السابقة إنما يمتد اهتمامها بدراسة مؤشرات المديونية. وتشير مؤشرات الاقتراض إلى مدى مقدرة المؤسسة على سداد كافة الديون وخاصة الديون طويلة الأجل. (العداسي، 2011)

ولعل أهم النسب التي يمكن أن تعكس مؤشرات المديونية (الاقتراض) هي:

1- نسبة تغطية الديون طويلة الأجل

إن فلسفة التوازن المالي تعني أن الأصول الثابتة يجب أن تمول بالأموال الدائمة وذلك استناداً إلى هدف الاستخدام الطويل للأجل للأصول الثابتة، وبالتالي لا يمكن أن يتم تمويلها بأموال قصيرة الأجل لأن ذلك سوف يسبب إشكالا ماليا للمنشأة عند استحقاق الدين قصير الأجل، وكذلك يجب أن تمول الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، وبالتالي فإن الأصول الثابتة تعتبر المصدر الأخير لتسديد الديون طويلة الأجل على اعتبار أن الأصول المتداولة هي المعنية بتسديد الديون قصيرة الأجل. وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً ودليل على اعتماد الأصول الثابتة في تمويلها على التمويل الداخلي وانخفاضها عن الواحد يعتبر مؤشر سلبي عن عمليات التمويل في المنشأة. وإذا كانت مساوية للواحد فهذا

يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة بديون طويلة الأجل ولا يعتبر ذلك مؤشرا ايجابيا. (محمد وآخرون، 2008)

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة تغطية الديون طويلة الأجل = صافي الأصول الثابتة / الديون طويلة الأجل × 100

2- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول

وتدل هذه النسبة إلى نسبة الأصول التي تم تمويلها عن طريق الاقتراض من الغير، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما انخفضت المخاطرة التي ينطوي عليها منح القروض طويلة الأجل. (العداسي، 2011)

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = الديون / إجمالي الأصول

3- نسبة المديونية الكاملة

وتظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للمنشأة، وهي تقيس إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة، ويقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المنشأة ايجابيا ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحد صحيح، حيث يعتبر ذلك مؤشرا سلبيا ويفقد المنشأة استقلالها المالي، وإذا كانت النسبة تساوي واحد فهذا يعني أن إجمالي الديون تساوي الأموال الخاصة، وقد لا يكون ذلك من حيث المبدأ ايجابيا. (محمد وآخرون، 2008)

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة المديونية الكاملة = إجمالي الديون / الأموال الخاصة (حقوق الملكية) × 100

4- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية

وتستخدم هذه النسبة لمعرفة نسبة الأموال المقدمة من أصحاب المشروع بالمقارنة مع الأموال المقدمة للمشروع من أصحاب الديون الجارية، ويحدث عادة في حالة عدم تقديم أصحاب المشروع لرؤوس أموال كبيرة من جانبهم لتمويل المشروع أن يحجم الدائنون عن تقديم ديون طويلة الأجل ومن ثم الاعتماد بدرجة كبيرة على التمويل قصير المدى من الدائنين وتكون هذه النسبة كبيرة في مثل هذه الحالة ونتيجة لذلك فإن حركة سداد المنشأة للكبيالات المستحقة عليها تكون بطيئة. (الصيرفي، 2007)

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية

5- معدل تغطية الفائدة

قد يستدل من هذا المعدل على معدل الرفع بطريقة غير مباشرة، فكلما كانت عدد مرات تغطية صافي الربح من العمليات للفوائد منخفضة دل على زيادة معدل الرفع المالي، والمخاطر التي يتعرض لها الدائنون، وانخفاض هذا المعدل لا يعني حماية الدائنون خاصة في الظروف التي يتعرض لها الدخل للتدهور الموسمي الوقتي أو القائم. ويعطي معدل التغطية للفوائد انطبعا متباينا عن معدل الرفع (المديونية/حقوق الملكية) نظرا لاختلاف الفوائد على القروض بين الشركات المتماثلة، فقد تكون الشركتان متماثلتان من حيث حجم المديونية ولكنهما يختلفان من حيث حجم الفوائد التي تدفع على القروض بسبب التفاوت في أسعار الفائدة مما قد يوحي بأن الشركة التي تدفع فوائد اكبر، معدل الرفع المالي لها اكبر من الأخرى. (حنفي، 2005)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

معدل تغطية الفوائد = الربح التشغيلي / الفوائد المستحقة

رابعاً: نسب الربحية

يرغب المستثمر في تقييم القوة الأيرادية للمؤسسة في ضوء أصولها أو مبيعاتها أو حقوق الملكية، وإذا لم تحقق المؤسسة الأرباح فإن الملاك الحاليين سوف يتحولون إلى مؤسسات أخرى لاستثمار أموالهم، وبوجه عام هناك العديد من النسب التي تعكس مؤشر الربحية يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

1- معدل العائد على حقوق الملكية

تبين هذه النسبة معدل العائد الذي يحققه المشروع إلى رأس المال المملوك أي إلى حقوق الملكية، وتستخدم هذه النسبة على نطاق واسع لمعرفة العائد من الأموال المستثمرة من مالكي المشروع، وتعطي هذه النسبة مؤشر على مقدار العائد الذي يحققه المشروع من أموال المالكين، أي على رأس المال المدفوع من قبل مالكي المشروع، ومدى نجاح الإدارة في زيادة أرباح مالكي المشروع من خلال الاستخدام الأمثل لأموالهم والأموال المقترضة. (آل شبيب، 2007)

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك ايجابياً، وتهم هذه النسبة مالكي المنشأة (المساهمين) لان صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة، والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة اكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر، وإذا كانا متساويين هذا يعني أن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون. وإذا كان معدل العائد على الأموال الخاصة اقل من العائد على رأس المال المستثمر فهذا يعني أن معدل الفائدة أعلى من معدل العائد على الأموال الخاصة. (محمد وآخرون، 2008)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب - توزيعات الأسهم الممتازة /

متوسط حقوق الملكية × 100

2- معدل العائد على مجموع الأصول

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى قدرة الإدارة في تشغيل الأصول المتاحة في تحقيق أرباح، بغض النظر عن وسائل التمويل المستخدمة، ومن هنا يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار. (ابوزيد، 2009)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

معدل العائد على مجموع الأصول = صافي الربح بعد الضرائب / مجموع الأصول

3- حافة مجمل الربح

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق مجمل الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا للمنشأة، وان أي انخفاض في هذه النسبة يدل على وجود مشاكل في السيطرة على التكاليف أو المحافظة على الكفاءة الإنتاجية، كما قد يدل على أن الشركة اضطرت إلى خفض الأسعار دون أن تستطيع خفض التكاليف ربما بسبب التنافس. (حجازي، 2014)، وتعتبر هذه النسبة أكثر دلالة وأفضل لتقييم الأداء وخاصة عند المقارنة مع المنشآت المماثلة لأنها تعبر عن نتيجة النشاط التشغيلي الأساسي للمنشأة. (محمد وآخرون، 2008)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

حافة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات × 100

4- حافة صافي الربح

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح الذي استطاعت المنشأة تحقيقه بعد خصم جميع المصروفات المتعلقة بالمنشأة عن نفس الفترة الزمنية ورقم المبيعات التي تمت خلال هذه الفترة، ويمكن أن تفيد هذه النسبة في مجال الإدارة المالية حيث تعتبر مؤشرا هاما يوضح مقدرة المنشأة على استخدام الأموال التي حصلت عليها من مصادر خارجية بكفاءة وعادة يكون

الدائنون الخارجيون أكثر استعدادا لمد المنشأة بمزيد من الائتمان إذا تبين لهم تحقيقها لنسبة ربح عالية منسوبة إلى المبيعات. (الصيرفي، 2007)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \text{صافي الربح} / \text{المبيعات}$$

5- حافة الربح التشغيلي

يعتبر مقياسا جيدا لكفاءة التشغيل الكلية، وتدل هذه النسبة على النسبة المئوية المحتجزة من كل دينار في: المبيعات، استقطاع تكلفة البضاعة المباعة، الإهلاك، والمصروفات البيعية والعمامة والإدارية. على مدى الوقت تعطي هذه النسبة سجلا لقدرة الإدارة على السيطرة على جميع التكاليف. (حجازي، 2014)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{حافة الربح التشغيلي} = \text{الربح التشغيلي} / \text{صافي المبيعات} \times 100$$

خامسا: نسب السوق

يهتم المستثمرون بالمؤشرات المرتبطة بسوق الأوراق المالية إذا كانت المؤسسة مسجلة بالبورصة وتعلن عن أسعار أسهمها وبيانات أخرى مختلفة عنها، وفي هذا الصدد فإن مصدر الحصول على النسب والمؤشرات المالية في هذه الحالة ليست القوائم المالية وإنما من المعلومات المتاحة لدى بورصة الأوراق المالية، وهناك عدد من المؤشرات والنسب المفيدة في قرارات الاستثمار لعل أهمها ما يلي:

1- العائد على السهم

تعتبر هذه النسبة إحدى مؤشرات الربحية، وهي تقيس كمية الأرباح التي تخص كل سهم من أسهم الشركة في نهاية الفترة المالية. ويعتبر العائد على السهم من أكثر مؤشرات الأداء

استعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للشركات، وهو يلعب دوراً هاماً في التحليل الاستثماري ويعتبر ضرورياً للتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها، ومعدلات النمو المتوقع تحقيقها، والقيمة المستقبلية للأسهم، ووضع السياسات الخاصة بالأرباح حيث تحدد إدارة الشركة هدفها بتحديد عائد معين للسهم. (عقل، 2009)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالي:

العائد على السهم = الربح بعد الفوائد والضريبة وحقوق الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية

2- مضاعف السعر السوقي للسهم

وناتج هذا المؤشر لا يطلق عليه نسبة وإنما مضاعف ويتم مقارنته مع مضاعف المؤسسات الأخرى. ويتم احتساب متوسط سعر السوق للسهم على أساس تحديد أعلى سعر للسهم وصل إليه خلال نفس الفترة، وكذلك أدنى سعر وصل إليه وبالتالي يمكن حساب متوسط سعر السوق للسهم، ويقاس هذه المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المضاربين في الأسهم في اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها، فكلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجعاً لهم على شراء أسهم أملاً في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب السعر السوقي للسهم، أما إذا ارتفع هذا المؤشر عن المعيار السائد للصناعة فيعتبر دليلاً على تضخم السعر السوقي للسهم وبالتالي ارتفاع المخاطر في المضاربة عليه، وبالإضافة إلى الاستفادة منه في تقييم القيمة السوقية للسهم ويفيد كذلك في التنبؤ بالسعر المستقبلي للسهم. (حمزة، 2017)

ويحسب مضاعف السعر السوقي للسهم على النحو التالي:

مضاعف السعر السوقي للسهم = متوسط السعر السوقي للأسهم / عائد السهم العادي

3- نسبة ربحية السهم إلى سعر السهم

وهو مقلوب النسبة السابقة ويعبر عنها بنسبة مئوية، وتقاس هذه النسبة كلفة التمويل من مصدر الملكية بإصدار أسهم عادية، وتدعى هذه النسبة بمعدل رسملة الملكية *Equity*

Capitalization Rate، وهي تقيس معدل الفائدة المطلوب في السوق المالية، الرسملة (الخصم) الأرباح للسهم وتحويلها إلى سعر سهم. (العارضى، 2014)

وتحسب هذه النسبة على النحو التالى:

ربحية السهم إلى سعر السهم = ربحية السهم / متوسط سعر السهم في السوق

4- القيمة الدفترية للسهم العادى

تستخرج هذه القيمة بقسمة حقوق المالكين العاديين الدفترية على عدد الأسهم العادية. وهذه القيمة الدفترية للسهم قيمة تاريخية لا تعكس القيمة السوقية للسهم إلا أن أهميتها تتبع من إمكانية استخدامها للمقارنة مع القيمة السوقية للسهم من أجل التعرف على تقييم المستثمر له، فعندما تكون القيمة السوقية للسهم تزيد عن القيمة الدفترية له فإن هذه يعنى أن المستثمر يؤمن بمستقبل الشركة ويتوقع لها الازدهار. ولكن عندما يقيم المستثمر سهم الشركة في السوق بأقل من قيمته الدفترية فإن هذا يعكس عدم تفاؤل المستثمر لمستقبل الشركة وقدراتها الحقيقية. (الزبون، 2010)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالى:

القيمة الدفترية للسهم العادى = القيمة الدفترية لحقوق المالكين العاديين / عدد الأسهم العادية

5- ريع السهم

يحسب ريع السهم لتقدير عائدات المساهمين بالنسبة إلى السعر السوقي للسهم. وتقترن هذه النسبة بالعائد على السهم وتستخدم للحكم على فرص الاستثمار البديلة حيث المؤشر العالى لريع السهم يجعل المستثمرين يتوقعون نموا بطيئا للتوزيعات على أسهمهم. (خنفر، المطارنة، 2011)

ويحسب هذا المعدل على النحو التالى:

ريع السهم = نصيب السهم العادى من التوزيعات / السعر السوقي للسهم

المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي

تعتبر عملية قياس الأداء المالي أمر مهم بالنسبة للشركات، وقد سعت العديد من الدراسات إلى تقديم مؤشرات تعكس الأداء المالي للمؤسسة، حيث انتقد بعض الباحثين المؤشرات التقليدية (المحاسبية) لقياس الأداء في ظل التغيرات وارتفاع القدرة التنافسية في بيئة الأعمال، وأشارت بعض الدراسات إلى أن المؤشرات التقليدية لقياس الأداء تعتمد على بيانات تاريخية ولا توفر مؤشرا كافيا للأداء المستقبلي، كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار العناصر غير الملموسة في تحديد قيمة المؤسسة وهو ما أدى إلى ظهور مؤشرات أخرى حديثة.

أولاً: نسبة Q لجيمس توبين

تسعى الشركات دائماً إلى تحقيق أعلى عائد ممكن والحفاظ على مكانتها في ظل المنافسة الشديدة في السوق، ويعتبر إنشاء قيمة مضافة للمساهمين من أهم وابرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولقد زادت في الفترة الأخيرة الحاجة إلى مقاييس موضوعية للتمييز بين الاستراتيجيات التي تضيف قيمة على المدى الطويل وتلك التي لا تحقق قيمة مضافة، ومن بين هذه المقاييس نسبة Tobin's Q حيث قام جيمس توبين بوضع نظرية بسيطة للاستثمار توضح كيفية حساب Q وهو يرى أن من مصلحة المؤسسة مواصلة الاستثمار إذا كانت تحقق عوائد، أي أن المؤسسة تستمر بالاستثمار في حال كانت نسبة Q أكبر أو تساوي واحد. (صيفي، 2016)

وتحسب قيمة Q وفقاً للمعادلة التالية:

$$Q = \frac{\text{القيمة السوقية للمؤسسة}}{\text{القيمة الدفترية للأصول}}$$

حيث أن القيمة السوقية للمؤسسة تساوي عدد الأسهم في نهاية العام × أسعار إغلاقها

وقد انتشر استخدام هذا المؤشر كمقياس للأداء نظراً لقدرته على تجاوز بعض المشاكل التي تواجهها المقاييس المحاسبية مثل الاختلاف في المخاطر، القوانين الضريبية، الاتفاقيات المحاسبية بشأن البحث والتطوير والإعلان.

ثانياً: القيمة الاقتصادية المضافة EVA

تتمثل القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added EVA) في الفرق بين صافي ربح التشغيلي بعد الضريبة وتكلفة الأموال المحسوبة على أساس المتوسط المرجح بالأوزان لتكلفة كافة مصادر التمويل. وهكذا يختلف مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة عن مفهوم صافي الربح قبل الفوائد والضرائب، ويرجع الاختلاف بين المفهومين هو أن القيمة الاقتصادية المضافة لا تركز فقط على قياس الربحية، بل تأخذ في الحسبان أيضاً تكلفة الأموال مهما كان مصدرها، أي بما فيها الأموال التي يقدمها الملاك، وهو ما يجعل الإدارة تدرك الفرق بين الخيارات التي تؤدي إلى خلق ثروة وتلك التي تؤدي إلى تبديدها. الأمر الثاني أن القيمة الاقتصادية المضافة تهتم بصافي ربح التشغيل بعد الضريبة وليس قبلها، والمنطق وراء ذلك أنه طالما أن الضريبة لا مفر من دفعها، فلا بد أن تلعب دورها في تقييم الأداء وهو ما قد يدفع الإدارة إلى جعل هدف تخفيض الضريبة من بين الأساسيات التي ينبغي مراعاتها عند المفاضلة بين الاستراتيجيات المختلفة. هذا فضلاً عن أن صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على عكس صافي ربح التشغيل قد يشتمل على إيرادات إضافية أو ثانوية لا تنتم بالدوام ولا ترتبط بنشاط التشغيل. (هندي، 2010)

ويمكن تحديد القيمة الاقتصادية المضافة وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - المتوسط المرجح

لتكلفة الأموال) × رأس المال المستثمر

ثالثاً: القيمة السوقية المضافة

طورت شركة ستيرن ستيرن مقياس آخر لقياس الأداء المالي للشركة أسمته مقياس القيمة السوقية المضافة، وهو الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر، ويستخدم هذا المقياس لتقييم أداء المنظمة منذ تاريخ إنشائها إلى تاريخ المعلومات التي يتم

تحليلها، ويمكن استخدام هذا المقياس لمقارنة أداء المنظمات في قطاعات اقتصادية مختلفة. (نديم، 2013)

ويحسب هذا المقياس وفقا للمعادلة التالية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية - القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية.

حيث عندما تكون النتيجة موجبة هذا يعني أن عوائد الأسهم في السوق قد ازدادت خلال فترة حياة المؤسسة، وعندما تكون سالبة هذا يعني أن عوائد الأسهم في السوق قد انخفضت خلال فترة حياة المؤسسة، وإذا كانت النتيجة صفر في حال تساوي القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية مع قيمتها الدفترية، هذا يعني ثبات عوائد الأسهم خلال فترة حياة المؤسسة دون زيادة أو نقصان.

وبناء على ما تقدم ترى الباحثة أن المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي تتميز بأنها سهلة الاستخدام وتتوافق مع المبادئ المحاسبية، حيث أنها تقدم أساس لقياس أداء المؤسسة باستخدام تحليل النسب المالية وبالاعتماد على القوائم المالية التي يتم إعدادها على مدار السنوات، وذلك من أجل بناء النسب وتحليلها استنادا إلى المعلومات الواردة في هذه القوائم حيث يمكن بناء عدة نسب كالربحية والنشاط والسيولة وغيرها. وبمراجعة الأدبيات السابقة وجدت الباحثة انه نتيجة لزيادة اهتمام إدارة الشركات بتقييم الأداء المالي فقد شاع استخدام مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وغيرها من النسب، ونتيجة للانتقادات التي وجهت إلى المقاييس التقليدية المحاسبية وظهور أهمية تعظيم ثروة المالكين، تزايدت الحاجة إلى وجود مقاييس جديدة يمكن أن تقدم معلومات مباشرة حول كيفية قيام الأنشطة المختلفة في الشركة في إيجاد

وخلق القيمة للمالكين، وكذلك يمكنها أن توفر معلومات حول الأداء المستقبلي للشركة.

1- دراسة خويرة (2004) بعنوان " التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

اهتمت هذه الدراسة بمدى استخدام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للتخطيط الضريبي وذلك من خلال الاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار، ومن خلال إجراءات محاسبية وإدارية ومالية تقوم بها الشركات بهدف تخفيض أعباءها الضريبية، وللوصول إلى أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانته وتوزيعها على عينة الدراسة التي شملت (24) شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، و(12) مكتب تدقيق، و(10) مأموري ضرائب. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشركات تسعى للاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار لتحقيق وفورات ضريبية، وكذلك تهتم هذه الشركات بالإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية التي تعمل على تقليل أعباءها الضريبية. وأوصى الباحث بضرورة وجود مستشار ضريبي في الشركات التي يعمل على الاطلاع على آخر المستجدات الضريبية ويقدم للشركة النصح والإرشاد في سبيل تحقيق وفورات ضريبية، وضرورة اخذ الوفر الضريبي بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات الشركة.

2- دراسة القطيش (2004) بعنوان "التخطيط الضريبي في شركات التأمين في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة شركات التأمين لعملية التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من الميزات التي يمنحها القانون الضريبي وقانون تشجيع الاستثمار ومن خلال الاستفادة من مزايا قرار لجنة الأمن الاقتصادي الخاص باندماج شركات التأمين، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتوزيع استبانته على مجتمع الدراسة المكون من شركات التأمين العاملة في الأردن والبالغ عددها (27) شركة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة

نتائج أهمها أن شركات التأمين العاملة في المملكة تمارس عملية التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من مزايا قانون ضريبة الدخل أكثر من أي عنصر آخر من عناصر التخطيط الضريبي، وأظهرت الدراسة انه يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث وجود مختص بالشؤون الضريبية لدى شركة التأمين.

وعلى ضوء النتائج خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها أن على شركات التأمين العاملة بالمملكة إبداء المزيد من الاهتمام بعملية التخطيط الضريبي حتى تخفض التزاماتها الضريبية وتحقق المزيد من الأرباح والوفورات المالية، وكذلك عليها القيام بتوسعة نشاطها وفتح فروع لها خارج المملكة وذلك للحصول على الإعفاءات الضريبية لتك الدول وتحقق وفر في السعر الضريبي لتلك الفروق.

3- دراسة إبراهيم (2012) بعنوان " المنظومة الضريبية المستقبلية وأثرها على الاقتصاد والاستثمار "

تناولت هذه الدراسة موضوع التخطيط الضريبي كأحد الأدوات المالية وماله من اثر على الأداء المالي للشركات في مصر، حيث وضح الباحث مفهوم التخطيط الضريبي وعناصره والاستراتيجيات التي تقوم من خلالها الشركات بتحقيق وفورات ضريبية. وقام الباحث بإعداد استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المتمثلة بالشركات ذات الأسهم الأكثر تداولاً في سوق المال وعلى ضوء ما وجده الباحث قام بتوزيع 75 استبانة شملت (15) استبانة للاكاديميين و(30) استبانة لمراقبي حسابات شركات الأموال ومستشاري الضرائب بالمكاتب المهنية ممن يقومون بمراجعة حسابات وإعداد الإقرارات الضريبية لشركات العينة، و(30) استبانة لشركات العينة والتي اختارها الباحث لعدد (10) شركات الأكثر تداولاً في سوق المال والتي حققت أعلى ارتفاعاً لمؤشر مضاف السهم. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها انه يوجد تأثير للتخطيط الضريبي على الأداء المالي متمثل في زيادة معدل نمو توزيعات السهم وارتفاع القيمة السوقية لسهم شركات الاستثمار المتداول سهمها في بورصة مصر. ومن أهم ما أوصى به الباحث

ضرورة اهتمام الشركات بالتخطيط الضريبي وضرورة وضع مستشار ضريبي في هذه الشركات حتى تحافظ على مواردها وأصولها.

4- دراسة العباسي، شعوبي (2013) بعنوان " اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية "

اهتمت هذه الدراسة بمعرفة اثر التسيير الجبائي (التخطيط الضريبي) على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في ولاية بسكرة- الجزائر من خلال قيام هذه المؤسسات بممارسات محاسبية ومالية والانتفاع من الامتيازات التي يمنحها القانون الضريبي وقانون تشجيع الاستثمار. وللوصول إلى أهداف الدراسة قام الباحث بإسقاط الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية بسكرة واختيرت هذه العينة وفقا للاختلاف في طبيعة النشاط والحجم والشكل القانوني، وللتعرف على اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي قام الباحث بقياس التخطيط الضريبي حيث وضع مجموعة من المؤشرات الجبائية منها معدل الضريبة الفعال والوفورات الضريبية المتمثلة بنسبة التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة ونسبة الرسم على النشاط المهني إلى النقديات حيث تم الأخذ بعين الاعتبار الإعفاءات أو التخفيضات الممنوحة للمؤسسات عينة الدراسة. ومن ناحية أخرى قام الباحث بوضع مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء المالي منها نسبة السيولة الفورية ونسبة الاقتراض. ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن العلاقة ما بين التخطيط الضريبي والأداء المالي في مؤسسات عينة الدراسة ضعيفة وأنها غير كافية للتأثير المعنوي على المردودية الاقتصادية والتجارية ونسبة السيولة الفورية، وان التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على اتجاه المؤشرات المالية لعينة الدراسة.

5- دراسة ريغي (2016) بعنوان " اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية "

اهتمت هذه الدراسة بمعرفة اثر التسيير الجبائي (التخطيط الضريبي) على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية من خلال الاستفادة من المزايا التي يمنحها القانون الضريبي وهدفت إلى التعرف على أهمية التسيير الجبائي وأدواته ومعرفة مؤشرات تقييم الأداء المالي ومدى تأثرها

بالتسيير الجبائي. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتوزيع استبانته على مجتمع الدراسة المتمثل بمؤسسة بترولية ذات أهمية بالغة في الجانب الاقتصادي وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة 28 استبانته. وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجباية تؤثر بشكل مباشر على الشركة من خلال الأثر المالي وان التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات البترولية ولكن بشكل ضعيف وله اثر ضعيف على الأداء المالي لهذه الشركات. وأوصى الباحث بضرورة وضع استشاريين ضريبيين في هذه المؤسسات وضرورة الاهتمام بالقوانين الضريبية وقوانين تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها.

6- دراسة عباسي (2016) بعنوان " دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التسيير بالقيمة بواسطة الضرائب في اتخاذ القرارات المالية، وركزت هذه الدراسة على خمسة قطاعات وقارنت بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية التي لديها طابع دولي، حيث قامت بدراسة سلوك ممارسة إدارة الأرباح بواسطة محددات التسيير الضريبي (التخطيط الضريبي)، وكذلك تم التركيز على أهمية تخطيط مخاطر الضريبة وتطرفت إلى سلوك عدوانية تخطيط الضريبة في المؤسسات الاقتصادية. وأجريت الدراسة على 10 من المؤسسات الأجنبية و20 من المؤسسات الجزائرية التي لها طابع دولي، ووضع الباحث مجموعة من محددات التخطيط الضريبي منها معدل الضريبة الفعال، وصافي الضرائب المؤجلة، والوفورات الضريبية المتمثلة بفوائد القروض، وكذلك وضع محددات خلق القيمة وهي صافي التدفقات التشغيلية، والعائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن محددات التخطيط الضريبي مهمة في تحقيق الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية وان عدوانية التخطيط الضريبي في المؤسسات الاقتصادية والأجنبية والجزائرية هو سلوك نسبي يمكن قياسه والتخفيف من حدته من خلال نشر الثقافة الضريبية. وأوصى الباحث بضرورة توعية المدراء في الشركات بأهمية التسيير الضريبي من اجل فهم الأنظمة الضريبية والاستفادة منها قدر الإمكان.

7- دراسة ثابت (2017) بعنوان " اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال بيان هذا الأثر على مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بنسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية، نسب السوق، وقام الباحث بإعداد استبانته وتوزيعها على كافة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها 49 شركة، وتضمنت الاستبانة ثلاثة محاور حول مدى ممارسة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للتخطيط الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تمارس التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها القانون الضريبي الفلسطيني وقانون تشجيع الاستثمار، وان التخطيط الضريبي في هذه الشركات يترك أثرا واضحا على بعض نسب المالية مثل نسبة السيولة السريعة ومعدل دورات إجمالي الأصول، ونسبة هامش الدخل التشغيلي، وأثرا ضعيفا على البعض الآخر مثل معدل دوران رأس المال العامل والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وأوصى الباحث بضرورة اهتمام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين بتفعيل دور الوحدات المختصة بعمليات التخطيط الضريبي للاستفادة من المزايا والحوافز الضريبية، وكذلك ضرورة اهتمامها بإعادة هيكليتها المالية بهدف إتاحة المجال للاستفادة من مزايا التخطيط الضريبي.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

1- دراسة ftouhi & others (2015) بعنوان " التخطيط الضريبي والقيمة السوقية للشركات الأوروبية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان هناك اثر للتخطيط الضريبي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في مؤشر (Euronext100)، واستخدم الباحثون مؤشر Tobin's q لقياس القيمة السوقية للشركة، اما التخطيط الضريبي تم قياسه من خلال معدل الضريبة الفعال،

ووجدت الدراسة أن هناك اثر للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة في حال تحقيق وفورات ضريبية ومعدل ضريبية فعال اقل من معدل الضريبة القانوني، حيث أن زيادة الفرق بين المعدل القانوني للضرائب ومعدل الضريبة الفعال سيؤدي إلى زيادة الوفورات الضريبية بالتالي ارتفاع القيمة السوقية للشركة.

2- دراسة Vinasithamby (2015) بعنوان " هل تؤثر الوفورات الضريبية من الديون والوفورات الضريبية من غير الديون على اداء لشركة.

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر الوفورات الضريبية من الديون وغير الديون على اداء الشركات في قطاع العقارات في سريلانكا، واستخدم الباحث مؤشر المصاريف الضريبية مقسوما على الدخل قبل الفوائد والضرائب كمقياس للوفر الضريبي من الدين، وكذلك استخدم مؤشر مصروف الاستهلاك مقسوما على اجمالي الاصول كمقياس للوفورات الضريبية من غير الديون، اما اداء الشركة فتم قياسه بالاعتماد على العائد على الاصول، وتوصل الباحث الى ان الوفورات الضريبية من الديون وغير الديون ترتبط مع الاداء المالي بعلاقة عكسية. واوصى الباحث صانعي القرار بأن يأخذو بعين الاعتبار تأثير الرافعة المالية على اداء الشركة عند اتخاذهم لأي قرارات مالية.

3- دراسة wardhani&Lestari (2015) بعنوان " اثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة في حال التنوع في مجلس الإدارة "

هدفت هذه الدراسة لمعرفة اثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع في مجلس الإدارة، تم إجراء البحث على الشركات الغير مصرفية والمالية في بورصة ماليزيا و تم قياس التخطيط الضريبي من خلال الفرق ما بين الربح المحاسبي والربح الضريبي (Book- Tax gap) وتم اختيار نموذج Tobin's q لقياس القيمة السوقية للشركة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها انه يوجد علاقة طردية بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة وتزداد هذه العلاقة قوة كلما كان هناك تنوع في مجلس الإدارة.

4- دراسة Ogunjajo & Onakoya (2016) بعنوان "التخطيط الضريبي والأداء المالي في الشركات الصناعية النيجيرية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة نيجيريا، حيث تم اخذ الوفورات الضريبية كمؤشر للتخطيط الضريبي واستخدام نموذج Tobin's q كمؤشر لأداء السوق، حيث شملت عينة الدراسة 10 شركات مختارة من اصل 28 شركة مدرجة تحت قطاع السلع الاستهلاكية، وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها أن غالبية الشركات النيجيرية لا يعتمدون على مستشارين ضريبيين في إدارة الضرائب مما يؤدي إلى عدم انتفاعهم من المزايا التي تقدمها القوانين الضريبية، كذلك إن معظم الشركات النيجيرية تعتمد على حقوق الملكية كسياسة للتمويل مما يؤدي إلى عدم انتفاعها من الوفورات الضريبية المتمثلة بفوائد القروض. وأوصى الباحث بضرورة استعانة الشركات النيجيرية باستشاريين ضريبيين في إدارة حساباتهم الضريبية، وان تقوم بإدارة أصولها بشكل فعال يؤثر ايجابيا على الأداء المالي في هذه الشركات.

5- دراسة Alduneibat (2017) بعنوان " اثر التخطيط الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية على أداء الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث قام الباحث بتوزيع استبانته على المدراء الماليين الذين يعملون في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية والذي يبلغ عددها 66 شركة في الأردن. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك اثر للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات المساهمة العامة الصناعية، وأوصى الباحث بضرورة بذل الكثير من الجهود لرفع مستوى الوعي لدى مدراء وموظفي الشركات في مختلف القطاعات حول الأمور المتعلقة بالضرائب.

6- دراسة Benedicta (2017) بعنوان "التخطيط الضريبي، حوكمة الشركات وأداء البنوك في غانا"

هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة ما بين التخطيط الضريبي والاداء المالي للبنوك في غانا في ظل حوكمة الشركات، واستخدم الباحث العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية كمقياس لأداء الشركة، وكذلك استخدم معدل الضريبة الفعال كمقياس للتخطيط الضريبي. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان هناك علاقة عكسية ما بين التخطيط الضريبي والاداء المالي للبنوك في غانا وان الذي يتحكم بهذه العلاقة حوكمة البنوك، حيث تبين ان متوسط معدل الضريبة الفعال الذي تدفعه البنوك مرتفع مما يدل على ان الحوكمة حدثت من توسع البنوك في استراتيجيات التخطيط الضريبي. واوصى الباحث ان على مدراء البنوك الاستعانة بخبراء ضريبيين لمساعدتهم على التخطيط الضريبي الفعال.

7- دراسة Shabbir & others (2017) بعنوان "التحسينات الضريبية وقيمة الشركات في باكستان"

هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة ما بين التحسينات الضريبية وقيمة الشركات في باكستان. اجريت الدراسة على 381 شركة غير مالية مدرجة في بورصة باكستان حيث استخدم الباحث العائد على الاصول كمقياس لأداء الشركة و Tobin's q كمؤشر لقيمة الشركة، وكذلك استخدم معدل الضريبة الفعال كمقياس للتحسينات الضريبية، وتوصل الباحث الى ان التحسينات الضريبية تعمل على الرفع من قيمة الشركة وتحسن من اداءها المالي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتبين من استقراء الدراسات السابقة أن هذه الدراسات حاولت إعطاء فكرة مفصلة عن اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات، والملاحظ أن معظم الشركات كشفت عن وجود اثر للتخطيط الضريبي على الأداء المالي باستخدام أساليب قياس لهذا الأثر تختلف من دراسة إلى أخرى.

حيث اعتمد بعض الباحثون من بينهم (إبراهيم، 2012) و (ريغي، 2016) على آراء ذوي الخبرة من خلال تصميم استبانته تحتوي على عدة متغيرات واستراتيجيات للتخطيط الضريبي قد تحدث أثرا على الأداء المالي للشركة، بينما باحثون آخرون من بينهم (عباسي، 2016) و (Onakoya&Ogundajo، 2016) اعتمدوا على بعض المؤشرات المالية لقياس التخطيط الضريبي والأداء المالي، مثل مؤشر معدل الضريبة الفعال الذي استخدمه الباحث عباسي لقياس التخطيط الضريبي، ومؤشر Tobin's Q الذي استخدمه الباحثان Onakoya&Ogundajo كمقياس للقيمة السوقية للشركة.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التخطيط الضريبي إلا أن معظمها ركز على الجانب القانوني للموضوع والوعي بالقوانين الضريبية والسياسات الضريبية ولم تتناول إلا في حالات نادرة التخطيط الضريبي باعتباره متغير مستقل متمثلا بالوفورات الضريبية ومعدل الضريبة الفعال وأثره على متغيرات تابعة متمثلة بمؤشرات الأداء المالي. وكذلك إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تتناول موضوع اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في بيئة تشهد شح للدراسات السابقة من هذا النوع.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة وأهدافها استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كمياً ولا يتطرق إلى الكيفية، ولا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح، وقد تم جمع بيانات الدراسة من التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين من الفترة المالية 2013-2017، كما تم مراجعة المقالات العلمية المحكمة والكتب والدوريات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

بناء على مشكلة وأهداف الدراسة فإن المجتمع المستهدف يتكون من جميع الشركات الغير مالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها 35 شركة وفقاً لموقع بورصة فلسطين والتي تتوزع على ثلاث قطاعات (قطاع الاستثمار، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات) والتي يتوفر لديها بيانات منتظمة خلال فترة 2013-2017، وتم استثناء قطاع البنوك والتأمين لأن طبيعة موارده المالية تختلف بشكل كلي عن الموارد المالية لباقي القطاعات، وكلاهما يتبع سياسة خاصة من سلطة النقد.

وتتكون عينة الدراسة من جميع الشركات الغير مالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والتي تنطبق عليها الشروط التالية:

1- مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية منذ عام 2013 على الأقل

2- توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة 2013-2017

3- يتم تداول أسهمها طيلة فترة الدراسة من عام 2013 إلى عام 2017

4- لم تتعرض أسهمها للإيقاف عن التداول، وتتوفر أسعار إغلاق لأسهمها في نهاية كل عام طيلة فترة الدراسة.

وبعد جمع البيانات تبين أن عدد الشركات التي تم جمع البيانات منها هي 29 شركة، ويبين الجدول (1) عدد شركات مجتمع وعينة الدراسة

جدول (1): توزيع شركات مجتمع وعينة الدراسة

النسبة	العينة	النسبة	المجتمع	القطاع
27.6%	8	31.4%	11	قطاع الاستثمار
31%	9	31.4%	11	قطاع الخدمات
41.4%	12	37.2%	13	قطاع الصناعة
100%	29	100%	35	المجموع

قياس متغيرات الدراسة

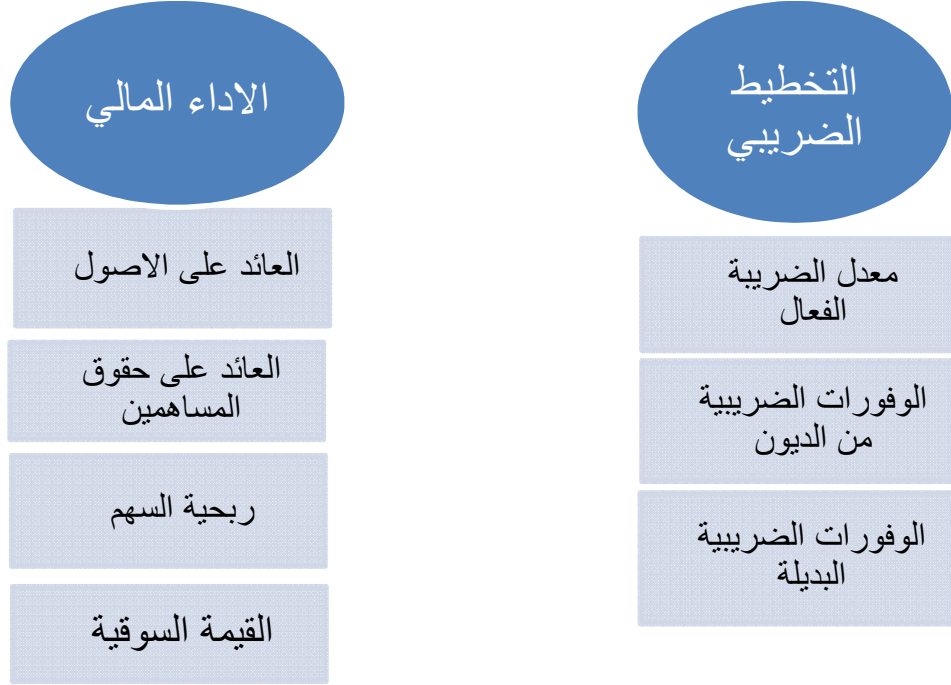
وظفت الدراسة مجموعة من المقاييس لمتغيراتها، واستندت على مجموعة من الدراسات ذات الصلة بما يتناسب مع البيانات المفصّل عنها في قاعدة بيانات بورصة فلسطين، ويتضمن الجدول (2) توضيح طرق قياس متغيرات الدراسة:

جدول (2): متغيرات الدراسة وطرق قياسها

الرمز	طريقة القياس	المؤشر	المتغيرات
			المتغيرات المستقلة
ETR	مصروف ضريبة الدخل الحالي / الدخل قبل خصم الضرائب	معدل الضريبة الفعال Effective Tax Rate	1
DTS	الفوائد المستحقة / الدخل قبل الفوائد والضرائب	الوفورات الضريبية للديون Debt Tax Shield	2
NDTS	مصروف الاستهلاك + مصاريف البحث والتطوير / إجمالي الأصول	الوفورات الضريبية البديلة عن الديون Non-Debt Tax Shield	3
			المتغيرات التابعة
ROA	الدخل بعد الضرائب / إجمالي الأصول	معدل العائد على الأصول Return On Assets	1
ROE	الدخل بعد الضرائب / حقوق المساهمين	معدل العائد على حقوق المساهمين Return On Equity	2
EPS	الدخل بعد الضرائب / عدد الاسهم العادية	ربحية السهم Earnings Per Share	3
TQ	عدد الأسهم في نهاية العام × أسعار إغلاقها / إجمالي الأصول	Tobin's Q	4
			المتغيرات الضابطة
SIZE	لوغاريتم إجمالي المبيعات	حجم الشركة Size	1
LEV	إجمالي الديون / إجمالي الموجودات	الرافعة المالية Leverage	2
CAPIN T	الموجودات الثابتة / إجمالي الموجودات	كثافة رأس المال Capital Intensity	3

نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة المتغيرات التابعة



الأساليب الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام العديد من الأساليب

الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical

Package for Social Science، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المستخدمة التالية:

1- المتوسطات الحسابية (Mean)

2- الانحراف المعياري (Standard deviation)

3- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient)

4- تحليل الانحدار الهرمي (Hierarchical Regression Analysis)

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

اولا: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

جدول (3) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسطات	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	اقل قيمة
ROA	0.025	0.072	0.32	-0.26
ROE	0.023	0.13	0.40	-1.2
EPS	0.140	0.30	1.7	-0.38
ETR	0.093	0.12	0.42	0
DTS	0.030	0.18	0.15	-1.4
TQ	0.79	0.80	17.8	-0.25
SIZE	5.98	1.51	8.48	*0
LEV	0.126	0.12	0.86	0
CAPINT	0.60	0.22	1.01	0.15
NDTS	0.016	0.02	0.15	0

*Size=Log sales

يوضح الجدول رقم (3) نتائج التحليل الوصفي لكل من المتغيرات المستقلة (معدل الضريبة الفعال، الوفورات الضريبية من الديون، الوفورات الضريبية البديلة) والمتغيرات التابعة (العائد على الاصول، العائد على حقوق المساهمين، ربحية السهم، القيمة السوقية) والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة، كثافة رأس المال، الرافعة المالية)، وبالتدقيق في المخرجات المعروضة في الجدول رقم (3) يتضح ان أدنى قيمة لمعدل الضريبة الفعال خلال سنوات الدراسة قد بلغت صفر وهي للشركات التي منحت اعفاء من الضريبة خلال سنوات الدراسة مثل شركة الوطنية لصناعة الالمنيوم والفلسطينية للكهرباء، في حين كانت أعلى قيمة لمعدل الضريبة الفعال (42%) تعود لشركة المستثمرون العرب حيث كان هناك التزامات ضريبية مستحقة على الشركة عن سنوات سابقة، وبلغ المتوسط الحسابي لمعدل الضريبة الفعال 9.3% مما يعني ان متوسط الضرائب التي تدفعها هذه الشركات اقل من متوسط معدل الضريبة القانوني والذي يبلغ (18%).

اما ما يتعلق بالوفر الضريبي من الدين يتضح من الجدول(3) ان ادنى قيمة للوفر الضريبي خلال سنوات الدراسة قد بلغت (-1.4) تعود لشركة فلسطين للاستثمار العقاري حيث حققت الشركة خسائر طيلة فترة الدراسة، في حين كانت أعلى قيمة للوفر الضريبي (15%) حيث تعتبر هذه النسبة منخفضة مما يدل على عدم اعتماد هذه الشركات على الديون في هيكل رأس مالها واعتمادها على الملكية في تمويل اصولها، حيث تراوحت نسبة الرفع المالي في الشركات ما بين (0-86%). اما بالنسبة للوفورات الضريبية البديلة المتمثلة بالاستهلاك ومصاريف البحث والتطوير يتضح من الجدول(3) ان اعلى قيمة للوفورات الضريبية من غير الديون تساوي (15%) وادنى قيمة تساوي صفر. ومن هنا نجد ان الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لم تحقق وفورات ضريبية من غير الديون بشكل كبير على الرغم من ارتفاع متوسط كثافة رأس المال لهذه الشركات حيث بلغت (60%) وهذا يدل على سوء ادارة هذه الشركات لأصولها. ومن الجدير بالذكر كذلك ان الشركات المساهمة العامة الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين لا تعطي اهتماما كبيرا لمصاريف البحث والتطوير حيث ان هذه المصاريف تكاد ان تكون معدومة في هذه الشركات.

ويتضح من الجدول رقم (3) ان أعلى قيمة للعائد على الاصول قد بلغت (32%) تعود لشركة العربية لصناعة الدهانات مما يدل على ان هذه الشركة هي الاكثر كفاءة في استخدام اصولها بهدف تحقيق الارباح، اما اقل قيمة للعائد على الاصول تبلغ (-26%) وتعود لشركة فلسطين لصناعة اللدائن حيث حققت الشركة خسائر طيلة فترة سنوات الدراسة، ويبلغ متوسط العائد على الاصول لهذه الشركات (2.5%)، اما العائد على حقوق المساهمين نجد ان أعلى قيمة قد بلغت (0.40) تعود لشركة ايبك للاستثمار اي ان هذه الشركة هي الاكثر قدرة على توليد الربح من اسهمها، بينما نجد ان اقل قيمة (-1.2) وتعود لشركة فلسطين لصناعة اللدائن كذلك. ويتضح من جدول(3) ان عائد اسهم الشركات المساهمة العامة الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين تراوح ما بين (-0.38) و (1.7) وان متوسط عائد الاسهم بلغ (14%)، حيث ان اعلى عائد للسهم يعود لشركة مصانع الزيوت النباتية.

اما ما يتعلق بالقيمة السوقية بلغ متوسط قيمة مؤشر Tobins Q (0.79) وتعتبر هذه النسبة منخفضة وذلك لأن Q اصغر من الواحد صحيح. ويتضح كذلك من جدول (3) ان متوسط حجم شركات الدراسة بلغ (5.98) وفقا لمقياس لوغاريتم المبيعات.

جدول (4) مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

NDTS	CAPINT	LEV	SIZE	TQ	DTS	ETR	EPS	ROE	ROA	
									1	ROA
								1	0.941	ROE
							1	0.675	0.820	EPS
						1	-0.027	0.157	0.066	ETR
					1	0.315	0.055	0.220	0.167	DTS
				1	-0.17	-0.087	0.138	-0.47	-0.23	TQ
			1	0.228	0.217	0.183	0.263	0.495	0.447	SIZE
		1	0.25	-0.62	0.089	-0.030	-0.211	-0.22	-0.28	LEV
	1	0.091	-0.40	0.070	-0.228	0.066	-0.244	-0.35	-0.35	CAPINT
1	-0.193	0.244	-0.046	0.70	0.103	0.161	-0.19	-0.41	-0.29	NDTS

من خلال نتائج الجدول رقم (4) والذي يبين نتائج معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة للشركات المساهمة العامة الغير مالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية يتبين أن معدل الضريبة الفعال يرتبط بعلاقة طردية مع كل من العائد على الاصول والعائد على حقوق المساهمين وربحية السهم بينما يرتبط مع القيمة السوقية للشركة بعلاقة عكسية. اما الوفر الضريبي للدين يرتبط بعلاقة طردية مع متغيرات الاداء المالي ماعدا القيمة السوقية للشركة يرتبط معها بعلاقة عكسية. ويتضح كذلك ان الوفورات الضريبية البديلة ترتبط بعلاقة عكسية مع متغيرات الاداء المالي ماعدا القيمة السوقية للشركة يرتبط معها بعلاقة عكسية. ويتبين من الجدول (4) ان حجم الشركة يرتبط بعلاقة طردية مع الاداء المالي وفقا لمتغيرات الدراسة، وكذلك كثافة رأس المال ترتبط بعلاقة عكسية مع كل من العائد على الاصول والعائد على حقوق المساهمين وربحية السهم اما القيمة السوقية ترتبط معها بعلاقة موجبة، والرافعة المالية ترتبط بعلاقة عكسية مع جميع متغيرات الاداء المالي.

ثانياً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

من اجل الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس "هل تستخدم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية التخطيط الضريبي كجزء من تخطيطها المالي" تم مقارنة متوسط معدل الضريبة القانوني المفروض على الشركات بموجب القانون الضريبي مع متوسط معدل الضريبة الفعال الذي يمثل نسبة الضريبة المدفوعة في نهاية السنة والذي يعكس الآثار التراكمية للحوافز الضريبية. ويتم استخدام هذه الطريقة لمعرفة مقدار التخطيط الضريبي الذي اضطلعت به الشركة، حيث يتم استخدامه في اغلب الدراسات والبحوث الضريبية والمستخدم في دراسة كل من (العامري، احمد، 2015)، (Ftouhi & Ayed&Zemzem, 2015)، (Wardhani, Lestari&، 2015) والنتائج في الجدول رقم (5) توضح هذه الفروقات لكل شركة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مصنفة حسب القطاع الذي تعمل فيه الشركة.

جدول (5) الفرق بين متوسطات معدل الضريبة القانوني ومعدل الضريبة الفعلي

القطاع	الشركة	معدل الضريبة القانوني	معدل الضريبة الفعال	نسبة التخطيط الضريبي	التخطيط الضريبي
قطاع الاستثمار	باديكو القابضة	.1800	.0760	.1040	يوجد
	المستثمرون العرب	.1800	0.42	-.24	لا يوجد
	القدس للاستثمارات العقارية	.1800	.0000	.1800	يوجد
	العربية الفلسطينية للاستثمار	.1800	.2280	-.0480	لا يوجد
	العقارية التجارية للاستثمار	.1800	.0129	.1671	يوجد
	فلسطين للاستثمار العقاري	.1800	.0180	.1620	يوجد
	فلسطين للاستثمار الصناعي	.1800	.1160	.0640	يوجد
	شركة الاتحاد للاعمار والاستثمار	.1800	.0000	.1800	يوجد
المتوسط		18%	11%	7%	يوجد
قطاع الخدمات	موبايل الوطنية	.1800	.0000	.1800	يوجد
	الفلسطينية للكهرباء	.1800	.0000	.1800	يوجد
	الفلسطينية للتوزيع والخدمات	.1800	.0550	.1250	يوجد

القطاع	الشركة	معدل الضريبة القانوني	معدل الضريبة الفعال	نسبة التخطيط الضريبي	التخطيط الضريبي
	أبراج الوطنية	.1800	.1134	.0666	يوجد
	مصايف رام الله	.1800	.0298	.1502	يوجد
	بال عقار	.1800	.1300	.0500	يوجد
	مركز نابلس الجراحي التخصصي	.1800	.0000	.1800	يوجد
	المؤسسة العربية للفنادق	.1800	.0000	.1800	يوجد
	الاتصالات الفلسطينية	.2000	.1620	.0380	يوجد
المتوسط		18%	5.4%	12.6%	يوجد
قطاع الصناعة	الوطنية لصناعة الألمنيوم	.1800	.0000	.1800	يوجد
	العربية لصناعة الدهانات	.1800	.0000	.1800	يوجد
	دواجن فلسطين عزيزا	.1800	.1330	.0470	يوجد
	مصنع الشرق للالكترود	.1800	.0000	.1800	يوجد
	فلسطين لصناعة اللدائن	.1800	.0000	.1800	يوجد
	دار الشفاء لصناعة الأدوية	.1800	.3998	-2198	لا يوجد
	مطاحن القمح الذهبي	.1800	.0686	.1114	يوجد
	شركة مصانع الزيوت النباتية	.1800	.0362	.1438	يوجد
	شركة بيزيت للأدوية	.1800	.1344	.0456	يوجد
	سجاير القدس المساهمة العام	.1800	.2000	-0200	لا يوجد
	شركة القدس للمستحضرات الطبية	.1800	.1540	.0260	يوجد
	الوطنية لصناعة الكرتون	.1800	.2748	-0948	لا يوجد
المتوسط		18%	11.6%	6.3%	يوجد
الإجمالي		18%	9.3%	8.3%	يوجد

يتضح من خلال نتائج الجدول (5) انه لا يوجد تخطيط ضريبي في مجال قطاع الاستثمار في كل من شركة المستثمرون العرب والشركة العربية الفلسطينية للاستثمار حيث نجد أن الفرق في المتوسطات قيمة سالبة مما يدل على أن معدل الضريبة الفعال الذي دفعته الشركة أعلى من معدل الضريبة القانوني، حيث أن كلا الشركتين حققتا خسائر وفي المقابل كان لديهم

التزامات مستحقة الدفع للدوائر الضريبية مما اثر سلبا على معدل الضريبة الفعال. بينما نجد أن باقي الشركات العاملة في مجال قطاع الاستثمار يوجد لديها تخطيط ضريبي حيث نجد أن الفرق بين معدل الضريبة القانوني ومعدل الضريبة الفعال هو قيمة موجبة مما يدل على أن هذه الشركات انتفعت من المزايا التي يمنحها القانون الضريبي وقانون تشجيع الاستثمار ومن الخيارات المالية والمحاسبية المختلفة التي كان لها أثرا ايجابيا على معدل الضريبة الفعال.

عند النظر إلى نتائج قطاع الخدمات والمتوافرة في الجدول (5) نجد أن جميع الشركات التي تم تصنيفها ضمن قطاع الخدمات يوجد بها تخطيط ضريبي حيث نجد أن معدل الضريبة القانوني أعلى من معدل الضريبة الفعال في جميع الشركات مما يدل على انتفاع هذه الشركات من أنشطة التخطيط الضريبي ومن المزايا التي يمنحها القانون الضريبي وقانون تشجيع الاستثمار، مما انعكس إيجابا على متوسط نسبة التخطيط الضريبي للقطاع ككل، فعند مقارنته بقطاع الاستثمار وقطاع الصناعة نجد أن الشركات المدرجة في قطاع الخدمات هي الأكثر استخداما للتخطيط الضريبي كجزء من تخطيطها المالي حيث بلغت نسبة التخطيط الضريبي في قطاع الخدمات 12.6%.

تبين نتائج الجدول (5) أيضا انه في مجال قطاع الصناعة يوجد تخطيط ضريبي في اغلب الشركات المدرجة في هذا القطاع حيث نجد أن الفرق بين معدل الضريبة الفعال ومعدل الضريبة القانوني موجب في جميع هذه الحالات حيث يشير ذلك إلى أن معدل الضريبة القانوني اكبر من معدل الضريبة الفعال، بينما نجد من خلال النتائج المتعلقة بقطاع الصناعة انه لا يوجد تخطيط ضريبي في كل من دار الشفاء لصناعة الأدوية، وسجاير القدس المساهمة العامة، وكذلك الوطنية لصناعة الكرتون حيث أن التخطيط الضريبي عند هذه الشركات سالب مما يشير إلى أن معدل الضريبة التي تدفعه الشركة أعلى من معدل الضريبة القانوني لهذه الشركات المصنفة ضمن هذا القطاع.

للإجابة على سؤال الدراسة الرئيس الثاني " ما اثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟" تمت الإجابة عليه من خلال اختبار

ثلاث فرضيات رئيسية للدراسة وهذه الفرضيات تم اختبارها من خلال تجزئة كل فرضية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية حيث تم فحص هذه الفرضيات من خلال الانحدار الهرمي (Hierarchical Regression) بسبب وجود متغيرات ضابطة متمثلة في كل من متغير حجم الشركة، ومتغير الرافعة المالية، ومتغير كثافة رأس المال، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة بمعدل الضريبة الفعال، والوفورات الضريبية، والوفورات الضريبية البديلة، بينما تمثلت المتغيرات التابعة لهذه الدراسة بمتغير العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم، والقيمة السوقية وفقا لمقياس Tobin's Q

ثالثا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

من أجل فحص هذه الفرضية تمت تجزئتها إلى الفرضيات التالية

أ- الفرضية الرئيسية الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

من أجل الإجابة على هذه الفرضية تمت تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية

أ-1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على العائد على الأصول

من أجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول

(6) تبين ذلك

جدول (6) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على العائد على الأصول

نموذج 2			نموذج 1		
مستوى الدلالة sig	Beta	t	مستوى الدلالة sig	Beta	T
.014	.024	2.663	.011	.024	2.756
.031	-.230	-2.299	.028	-.228	-2.338
.557	-.035	-.595	.521	-.037	-.651
.853	-.018	-.188			
.373		0.372		قيمة R ²	
0.001			التغير في R ²		
3.572		4.941		قيمة F	
.020		.008		مستوى الدلالة	

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (6) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على العائد على الأصول، إذ تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على العائد على الأصول وذلك من خلال قيمة F والبالغة (4.941) وهي قيمة دالة معنويا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta حيث أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب للنموذج تساوي 0.008 وهذه القيمة اقل من $\alpha = 0.05$ وهذا يعني أن النموذج بشكل عام يشير إلى وجود اثر، أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (6) بعد إضافة متغير معدل الضريبة الفعال إلى النموذج يتبين انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لمعدل الضريبة الفعال على العائد على الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال وهذا يفيد بعدم رفض الفرضية الصفرية أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لا يوجد دليل كاف لتأثير معدل الضريبة الفعال على العائد على الأصول، حيث أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمعدل الضريبة الفعال بلغت 0.853 وهذه القيمة أكبر من $\alpha = 0.05$ مما يدل على قبول الفرضية الصفرية أي انه لا يوجد اثر لمعدل الضريبة الفعال على العائد على الأصول، ويوضح الجدول ان معدل الضريبة الفعال

ومتغيراته الضابطة يفسرون مانسبته 37.3% من التغيرات الحاصلة في العائد على الاصول والباقي يعود لعوامل اخرى. ويمكن شرح العلاقة الطردية الغير مباشرة ما بين معدل الضريبة الفعال والعائد على الاصول الموضحة في مصفوفة الارتباط في جدول(4) انه على الرغم من انخفاض معدل الضريبة الفعال فان العائد على الاصول ينخفض، ويمكن ارجاع ذلك الى قيام الشركة بالمبالغة بتملك الاصول واستبدال الاصول المستهلكة كجزء من تخطيطها الضريبي، حيث ان ارتفاع قيمة الموجودات تؤدي الى انخفاض العائد على الاصول وبالتالي اضعاف اثر انخفاض معدل الضريبة الفعال.

ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Orgundajo&Onakoya,2016) حيث توصل الباحثون إلى وجود اثر لمعدل الضريبة الفعال على معدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية في نيجيريا والعلاقة ما بين المتغيرين هي علاقة عكسية، أي أن أي انخفاض في معدل الضريبة الفعال سيؤثر بشكل ايجابي على العائد على الأصول، مما يدل على ارتفاع هذه الشركات من الحوافز الضريبية وسياسات التخطيط الضريبي.

أ-2) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على العائد على حقوق المساهمين

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول

(7) تبين ذلك:

جدول (7) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على حقوق المساهمين

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	T	مستوى الدلالة sig	Beta	T	
.011	.045	2.754	.006	.046	2.991	حجم الشركة
.060	-.354	-1.974	.049	-.361	-2.065	الرافعة المالية
.524	-.067	-.647	.550	-.061	-.605	كثافة رأس المال
.727	.060	.354				معدل الضريبة الفعلي
.383			.380			قيمة R ²
0.003						التغير في R ²
3.722			1.583			قيمة F
.017			.007			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (7) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على العائد على حقوق المساهمين، إذ تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على حقوق المساهمين وذلك من خلال قيمة F والبالغة (1.583) وهي قيمة دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث مستوى الدلالة يساوي 0.007 وهذه اقل من $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta ، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم بعضها دالة معنوية، أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (7) بعد إضافة متغير معدل الضريبة الفعال إلى النموذج تبين انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لمعدل الضريبة الفعال على حقوق المساهمين مع أخذ بعين الاعتبار حجم الشركة والرافعة المالية وكثافة رأس المال، وهذا يفيد بقبول الفرضية الصفرية حيث أن مستوى الدلالة المحسوب لمعدل الضريبة الفعال بلغ 0.727 وهذه القيمة أكبر من $\alpha = 0.05$ مما يدل على عدم وجود دليل كاف لتأثير معدل الضريبة الفعال على حقوق المساهمين. ويوضح الجدول ان معدل الضريبة الفعال والمتغيرات الضابطة يفسرون ما نسبته 38.3% من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق المساهمين والباقي يعود لعوامل اخرى. ويقصد بالعلاقة الطردية الغير مباشرة ما بين

معدل الضريبة الفعال والعائد على حقوق المساهمين الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول (4) انه على الرغم من انخفاض معدل الضريبة الفعال فان العائد على حقوق المساهمين سينخفض، ويمكن تفسير ذلك بان الشركات قد تقوم بزيادة نسبة احتياطي ضريبة الدخل لمواجهة ضرائبها المؤجلة كجزء من تخطيطها الضريبي مما يؤدي الى ارتفاع حقوق الملكية الذي يؤدي الى انخفاض العائد على حقوق المساهمين، بالتالي اضعاف اثر انخفاض معدل الضريبة الفعال.

وهذه النتيجة لم تتفق مع دراسة (Benedicta,2017) حيث وجد الباحث وجود اثر لمعدل الضريبة الفعال على العائد على حقوق المساهمين، وأن العلاقة ما بين المتغيرين علاقة عكسية.

أ-3) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على عائد السهم

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول (8) تبين ذلك:

جدول (8) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على عائد السهم

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	T	مستوى الدلالة sig	Beta	T	
.166	.315	1.429	.179	.057	1.382	حجم الشركة
.165	-.284	-1.433	.170	-.662	-1.412	الرافعة المالية
.679	-.088	-.419	.612	-.139	-.514	كثافة راس المال
.656	-.087	-.450				معدل الضريبة الفعلي
.167			.160			قيمة R2
0.007						التغير في R2
1.200			1.583			قيمة F
.336			.218			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (8) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على عائد السهم، إذ لا تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على عائد السهم وذلك من خلال قيمة F والبالغة (1.583) وهي قيمة غير دالة معنويا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم $Beta$ ، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم جميعها غير دالة معنويا حيث أن مستوى الدلالة المحسوب = 0.218 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ ، أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (8) بعد إضافة متغير معدل الضريبة الفعال إلى النموذج تبين انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لمعدل الضريبة الفعال على عائد السهم مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال وهذا يفيد بقبول الفرضية الصفرية حيث وجد ان مستوى الدلالة المحسوب لمعدل الضريبة الفعال يساوي 0.656 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ مما يعني انه لا يوجد دليل كاف لتأثير معدل الضريبة الفعال على عائد السهم. ويوضح الجدول ان معدل الضريبة الفعال والمتغيرات الضابطة يفسرون مانسبته 16.7% من التغيرات الحاصلة في العائد على السهم والباقي يعود لعوامل اخرى. ويمكن تفسير العلاقة العكسية الغير مباشرة ما بين معدل الضريبة الفعال وعائد السهم الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول (4) أنه في حالة انخفاض معدل الضريبة الفعال فان عائد السهم سيرتفع، ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع العوائد نتيجة انخفاض معدل الضريبة الفعال مع ثبات عدد الاسهم مما يؤدي الى ارتفاع عائد السهم.

لم تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (عباسي، 2016) حيث انه وجد ان هناك اثرا لمعدل الضريبة الفعال على عائد السهم في اغلب الشركات الجزائرية والاجنبية الذي شملتهم عينة الدراسة ماعدا شركتين لم يكون هناك اثر.

أ-4) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على القيمة السوقية وفقا لمقياس

Tobin's q

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول

(9) تبين ذلك:

جدول (9) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الفعال على القيمة السوقية

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	T	مستوى الدلالة sig	Beta	T	
.061	-.229	-1.965	.049	-.229	-2.070	حجم الشركة
.778	.366	.285	.773	.365	.292	الرافعة المالية
.620	-.374	-.503	.608	-.373	-.520	كثافة رأس المال
.994	.009	.007				معدل الضريبة الفعلي
0.155			0.155			قيمة R ²
0.000						التغير في R ²
1.097			1.524			قيمة F
.381			.233			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (9) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على القيمة السوقية، إذ لا تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على القيمة السوقية وذلك من خلال قيمة F والبالغة (1.524) وهي قيمة غير دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم جميعها غير دالة معنوية حيث بلغ مستوى الدلالة المحسوب للنموذج بشكل عام $= 0.233$ وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ ، أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (9) بعد إضافة متغير معدل الضريبة الفعال إلى النموذج تبين انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لمعدل الضريبة الفعال على القيمة السوقية مع أخذ بعين الاعتبار حجم الشركة، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال، وهذا يفيد بعدم رفض الفرضية الصفرية أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لا يوجد دليل كاف لتأثير معدل الضريبة الفعال على عائد السهم، حيث وجد ان مستوى الدلالة المحسوب لمعدل الضريبة الفعال يساوي 0.994 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$

ويوضح الجدول ان معدل الضريبة الفعال والمتغيرات الضابطة يفسرون مانسبته 15.5% من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية والباقي يعود لعوامل اخرى،ويمكن تفسير العلاقة العكسية الغير مباشرة ما بين معدل الضريبة الفعال والقيمة السوقية الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول(4) أنه في حالة انخفاض معدل الضريبة الفعال فإن القيمة السوقية سترتفع، ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع العوائد نتيجة انخفاض معدل الضريبة الفعال مما يدفع المستثمرين على الاقبال على اسهم الشركة وبالتالي ارتفاع قيمتها السوقية.

لم تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Ftouhi,Ayed,Zemzem,2015) (Shabbir,Wahed,Mahmood,2017) حيث توصل الباحثون انه يوجد اثر ذو علاقة عكسية لمعدل الضريبة الفعال على القيمة السوقية للشركة وفق مقياس Tobin's q في الشركات الاوروبية والباكستانية التي اجريت عليهم الدراسة.

وانتقلت هذه النتيجة مع دراسة (Rizal,2016) التي اجريت على مجموعة من الشركات الاندونيسية المدرجة في البورصة، حيث وجد الباحث عدم وجود اثر لمعدل الضريبة الفعال على القيمة السوقية للشركة وفقا لمقياس Tobin's q.

من خلال نتائج الفرضيات الفرعية السابقة يمكن القول بأنه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمعدل الضريبة الفعال على مؤشرات الاداء المالي مع أخذ بعين الاعتبار حجم الشركة، الرافعة المالية وكثافة رأس المال.

ب- الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للوفورات الضريبية على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

من اجل الاجابة على هذه الفرضية تم تجزئتها للفرضيات الفرعية التالية:

ب-1) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على العائد على الأصول

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول

(10) تبين ذلك:

جدول (10) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على العائد على الأصول

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	t	مستوى الدلالة sig	Beta	t	
.014	.023	2.645	.011	.024	2.756	حجم الشركة
.028	-.232	-2.331	.028	-.228	-2.338	الرافعة المالية
.586	-.032	-.552	.521	-.037	-.651	كثافة رأس المال
.652	.030	.457				الوفورات الضريبية
.378			.372			قيمة R ²
0.006						التغير في R ²
3.641			4.941			قيمة F
.019			.008			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (10) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على العائد على الأصول، إذ تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على القيمة السوقية وذلك من خلال قيمة F والبالغة (4.941) وهي قيمة دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta ، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم جميعها دالة معنوية، حيث مستوى الدلالة المحسوب 0.008 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (10) بعد إضافة متغير الوفورات الضريبية إلى النموذج تبين انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للوفورات الضريبية على العائد على الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة والرافعة المالية، وكثافة رأس المال حيث ان مستوى الدلالة المحسوب للوفورات الضريبية

يساوي 0.652 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ وهذا يفيد بعدم رفض الفرضية الصفرية، أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لا يوجد دليل كاف لتأثير الوفورات الضريبية على العائد على الأصول.

ويتضح من الجدول ان الوفورات الضريبية والمتغيرات الضابطة تفسر ما نسبته 37.8% من التغيرات الحاصلة في العائد على الاصول والباقي يعود الى عوامل اخرى. ويمكن تفسير العلاقة الطردية الغير مباشرة ما بين الوفورات الضريبية والعائد على الاصول الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول (4) انه في حالة ارتفاع الوفر الضريبي فان العائد على الاصول سيرتفع، ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع هذه الشركات من المزايا الضريبية للدين مما اثر ايجابا على عوائد الشركة وبالتالي على العائد على الاصول، حيث ان تخفيض الاعباء الضريبية يقلل من مخاطر عدم السداد مما يشجع الشركة على التمويل بالدين والذي من شأنه زيادة الوفر الضريبي وبالتالي زيادة صافي الربح.

ولم تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Vinasithamby, 2015) التي اجريت على الشركات العقارية في سريلانكا، حيث وجد الباحث ان هناك علاقة عكسية للوفورات الضريبية على العائد على الاصول.

ب-2) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على العائد على حقوق المساهمين

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول

(11) تبين ذلك

جدول (11) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على العائد على حقوق المساهمين

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	t	مستوى الدلالة sig	Beta	T	
.009	.045	2.864	.006	.046	2.991	حجم الشركة
.046	-.372	-2.101	.049	-.361	-2.065	الرافعة المالية
.647	-.048	-.463	.550	-.061	-.605	كثافة رأس المال
.466	.087	.740				الوفورات الضريبية
.393			.380			قيمة R ²
0.013						التغير في R ²
3.892			5.099			قيمة F
.014			.007			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (11) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على حقوق المساهمين، إذ تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على حقوق المساهمين وذلك من خلال قيمة F والبالغة (5.099) وهي قيمة دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم جميعها دالة معنوية حيث مستوى الدلالة المحسوب = 0.007 وهذه القيمة اقل من $\alpha = 0.05$ ، أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (11) بعد إضافة متغير الوفورات الضريبية إلى النموذج تبين انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للوفورات الضريبية على العائد على حقوق المساهمين من خلال حجم الشركة والرافعة المالية، حيث ان مستوى الدلالة المحسوب للوفورات الضريبية يساوي 0.466 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ وهذا يفيد بعدم رفض الفرضية الصفرية، أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لا يوجد دليل كاف لتأثير الوفورات الضريبية على العائد على حقوق المساهمين. ويتضح من الجدول ان الوفورات الضريبية والمتغيرات الضابطة تفسر ما نسبته 39.3% من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق المساهمين والباقي يعود الى عوامل اخرى. ويمكن تفسير العلاقة الطردية

الغير مباشرة ما بين الوفورات الضريبية والعائد على حقوق المساهمين الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول(4)، انه في حال ارتفاع قيمة الوفر الضريبي فان العائد على الاصول سيرتفع، ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع الشركات من المزايا الضريبية للديون مما اثر ايجابا على صافي الربح وبالتالي ارتفاع العائد على حقوق المساهمين.

ب-3) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على عائد السهم.

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول (12) تبين ذلك:

جدول (12) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على عائد السهم

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	t	مستوى الدلالة sig	Beta	T	
.190	.057	1.349	.179	.057	1.382	حجم الشركة
.181	-.661	-1.377	.170	-.662	-1.412	الرافعة المالية
.621	-.140	-.501	.612	-.139	-.514	كثافة رأس المال
.978	-.009	-.027				الوفورات الضريبية
0.160			0.160			قيمة R ²
0.000						التغير في R ²
1.140			1.583			قيمة F
.362			.218			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول(12) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على عائد السهم، إذ لا تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية للوفورات الضريبية على عائد السهم وذلك من خلال قيمة F وبالبالغة (1.583) وهي قيمة غير دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم جميعها غير دالة معنوية حيث مستوى

الدلالة 0.218 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ ، أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (12) بعد إضافة متغير الوفورات الضريبية إلى النموذج تبين الاستمرار في انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للوفورات الضريبية على عائد السهم من خلال حجم الشركة، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال حيث ان مستوى الدلالة المحسوب للوفورات الضريبية يساوي 0.978 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ وهذا يفيد بعدم رفض الفرضية الصفرية، أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لا يوجد دليل كاف لتأثير الوفورات الضريبية على عائد السهم. ويتضح من الجدول ان الوفورات الضريبية والمتغيرات الضابطة تفسر ما نسبته 16% من التغيرات في عائد السهم وما تبقى يعود الى عوامل اخرى. ويمكن تفسير العلاقة الطردية الغير مباشرة ما بين الوفر الضريبي من الدين وعائد السهم الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول (4) انه في حالة ارتفاع قيمة الوفر الضريبي فان عائد السهم سيرتفع، ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع عوائد الشركات الناتجة عن التخطيط الضريبي مع ثبات عدد الاسهم على حاله مما يؤدي الى ارتفاع عائد السهم.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Radsar&others,2014) التي اجريت على الشركات المدرجة في بورصة طهران، حيث توصل الباحث الى انه لا يوجد اثر للوفورات الضريبية للديون على عائد السهم.

ب-4) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على القيمة السوقية للشركة

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول

(13) تبين ذلك:

جدول (13) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية على القيمة السوقية

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	t	مستوى الدلالة sig	Beta	t	
.061	-.221	-1.967	.049	-.229	-2.070	حجم الشركة
.741	.425	.335	.773	.365	.292	الرافعة المالية
.552	-.446	-.604	.608	-.373	-.520	كثافة رأس المال
.572	-.481	-.572				الوفورات الضريبية
0.166			0.155			قيمة R ²
0.011						التغير في R ²
1.194			1.524			قيمة F
.339			.233			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (13) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على القيمة السوقية، إذ لا تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على القيمة السوقية وذلك من خلال قيمة F والبالغة (1.524) وهي قيمة غير دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم جميعها غير دالة معنوية حيث مستوى الدلالة المحسوب = 0.233 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ ، أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (13) بعد إضافة متغير الوفورات الضريبية إلى النموذج تبين انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للوفورات الضريبية على القيمة السوقية من خلال حجم الشركة، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال، حيث ان مستوى الدلالة المحسوب للوفورات الضريبية يساوي 0.572 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ وهذا يفيد بعدم رفض الفرضية الصفرية، أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لا يوجد دليل كاف لتأثير الوفورات الضريبية على القيمة السوقية للشركة. ويتضح من الجدول ان الوفورات الضريبية والمتغيرات الضابطة تفسر ما نسبته 16.6% من التغيرات في القيمة السوقية وما تبقى يعود الى عوامل اخرى. ويمكن تفسير العلاقة العكسية الغير مباشرة

ما بين الوفورات الضريبية والقيمة السوقية للشركة الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول (4) انه في حالة ارتفاع الوفر الضريبي فإن القيمة السوقية للشركة ستتناقص، ويمكن ارجاع ذلك الى عدم توفر المعلومات الكافية للمستثمر لتقييم اداء الشركة وارتفاع تكاليف الاستثمار، وقد ينظر بعض المستثمرين الى ارتفاع نسبة الرفع المالي في الشركة بنظرة سلبية مما يدفعهم الى التخوف من الاستثمار فيها مما يؤثر سلبا على القيمة السوقية للشركة.

من خلال نتائج الفرضيات الفرعية السابقة يمكن القول بأنه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للوفورات الضريبية على مؤشرات الاداء المالي مع اخذ بعين الاعتبار حجم الشركة وكثافة رأس المال والرافعة المالية.

ج- الفرضية الرئيسية الثالثة

لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

من اجل الاجابة على هذه الفرضية تم تجزئتها الى الفرضيات الفرعية التالية:

ج-1) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية الوفورات الضريبية البديلة على العائد على الأصول

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في

الجدول(14) تبين ذلك:

جدول (14) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية لوفورات الضريبة البديلة على العائد على الأصول

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	T	مستوى الدلالة sig	Beta	t	
.025	.021	2.399	.011	.024	2.756	حجم الشركة
.084	-.184	-1.804	.028	-.228	-2.338	الرافعة المالية
.312	-.060	-1.032	.521	-.037	-.651	كثافة رأس المال
.197	-.833	-1.328				وفورات الضريبة البديلة
0.415			0.372			قيمة R ²
0.043						التغير في R ²
4.259			4.941			قيمة F
.010			.008			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (14) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على العائد على الأصول، إذ تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على العائد على الأصول وذلك من خلال قيمة F والبالغة (4.941) وهي قيمة دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم جميعها دالة معنوية حيث مستوى الدلالة المحسوب = 0.008 وهذه القيمة اقل من $\alpha = 0.05$ ، أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (14) بعد إضافة متغير الوفورات الضريبية البديلة إلى النموذج تبين انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للوفورات الضريبية البديلة على العائد على الأصول من خلال حجم الشركة، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال، حيث ان مستوى الدلالة المحسوب للوفورات الضريبية البديلة يساوي 0.197 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ وهذا يفيد بعدم رفض الفرضية الصفرية، أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لا يوجد دليل كاف لتأثير الوفورات الضريبية البديلة على العائد على الاصول. ويتضح من الجدول ان الوفورات الضريبية البديلة والمتغيرات الضابطة تفسر ما نسبته 41.5% من التغيرات في العائد على الاصول وما تبقى يعود الى عوامل اخرى. ويمكن تفسير العلاقة

العكسية الغير مباشرة ما بين الوفورات الضريبية البديلة والعائد على الاصول الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول (4) انه في حالة ارتفاع الوفر الضريبي فان العائد على الاصول سينخفض، ويمكن ارجاع ذلك الى قيام الشركة بالمبالغة بتملك الاصول واستبدال الاصول المستهلكة كجزء من تخطيطها الضريبي كما تم تفسيره سابقا، حيث ان ارتفاع قيمة الموجودات تؤدي الى انخفاض العائد على الاصول وبالتالي اضعاف اثر ارتفاع الوفر الضريبي.

ولم تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Sritharan,2015) التي اجريت على الشركات العقارية في سريلانكا، حيث وجد الباحث انه يوجد اثر للوفورات الضريبية البديلة على العائد على الاصول.

ج-2) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على العائد على حقوق المساهمين

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول (15) تبين ذلك:

جدول (15) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على العائد على حقوق المساهمين

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	T	مستوى الدلالة sig	Beta	T	
.016	.038	2.595	.006	.046	2.991	حجم الشركة
.196	-.225	-1.330	.049	-.361	-2.065	الرافعة المالية
.181	-.133	-1.376	.550	-.061	-.605	كثافة راس المال
.022	-2.717	-2.683				وفورات الضريبة البديلة
0.504			0.380			قيمة R ²
0.124						التغير في R ²
6.091			5.099			قيمة F
.002			.007			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (15) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على حقوق المساهمين، إذ تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية للوفورات الضريبية البديلة على حقوق المساهمين وذلك من خلال قيمة F والبالغة (5.099) وهي قيمة دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم جميعها دالة معنوية حيث ان مستوى الدلالة المحسوب = 0.007 وهذه القيمة اقل من $\alpha = 0.05$ ، اما بيانات النموذج الثاني من الجدول (15) بعد إضافة متغير الوفورات الضريبية البديلة إلى النموذج تبين الاستمرار في انه يوجد اثر ذو دلالة معنوية للوفورات الضريبية البديلة على حقوق المساهمين من خلال حجم الشركة، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال حيث ان مستوى الدلالة المحسوب للوفورات الضريبية البديلة يساوي 0.022 وهذه القيمة اقل من $\alpha = 0.05$ وهذا يفيد برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ يوجد دليل كاف لتأثير الوفورات الضريبية البديلة على العائد على حقوق المساهمين. ويتضح من الجدول ان الوفورات الضريبية البديلة والمتغيرات الضابطة تفسر ما نسبته 50.4% من التغيرات في العائد على حقوق المساهمين وما تبقى يعود الى عوامل اخرى. ويمكن تفسير العلاقة السلبية ما بين الوفورات الضريبية البديلة والعائد على حقوق المساهمين الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول (4) انه في حالة ارتفاع الوفر الضريبي فان العائد على حقوق المساهمين سينخفض، ويمكن ارجاع ذلك كما تم تفسيره سابقا ان الشركات قد تقوم بزيادة نسبة احتياطي ضريبة الدخل لمواجهة ضرائبها المؤجلة كجزء من تخطيطها الضريبي مما يؤدي الى ارتفاع حقوق الملكية الذي يؤدي الى انخفاض العائد على حقوق المساهمين، بالتالي اضعاف اثر ارتفاع الوفر الضريبي.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (عباسي، 2016) التي اجريت على مجموعة من المؤسسات الاجنبية والجزائرية، حيث توصل الباحث الى ان هناك اثر لمصروف الاهتلاك على العائد على حقوق المساهمين ويرتبطان بعلاقة عكسية.

ج-3) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على عائد السهم

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في

الجدول (16) تبين ذلك:

جدول (16) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على عائد السهم

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	T	مستوى الدلالة sig	Beta	T	
.191	.060	1.374	.179	.057	1.382	حجم الشركة
.189	-.702	-1.387	.170	-.662	-1.412	الرافعة المالية
.680	-.118	-.407	.612	-.139	-.514	كثافة رأس المال
.884	.747	.240				وفورات الضريبية البديلة
0.162			0.16			قيمة R ²
0.002						التغير في R ²
1.157			1.583			قيمة F
.354			.218			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (16) انه تم دراسة اثر المتغيرات

الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على عائد السهم، إذ لا

تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على عائد السهم وذلك من خلال قيمة F

والبالغة (1.583) وهي قيمة غير دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم

Beta، وقيم t الموضحة

في النموذج الأول من الجدول (16) وهذه القيم جميعها غير دالة معنوية كما ان مستوى

الدلالة المحسوب = 0.218 وهذه القيمة اقل من $\alpha = 0.05$ ، أما بيانات النموذج الثاني بعد

إضافة متغير الوفورات الضريبية البديلة إلى النموذج تبين انه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية

للفورات الضريبية البديلة على عائد السهم مع اخذ بعين الاعتبار حجم الشركة، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال حيث ان مستوى الدلالة المحسوب للفورات الضريبية البديلة يساوي 0.884 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ وهذا يفيد بعدم رفض الفرضية الصفرية، أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لا يوجد دليل كاف لتأثير الفورات الضريبية البديلة على عائد السهم. ويتضح من الجدول ان الفورات الضريبية البديلة والمتغيرات الضابطة تفسر ما نسبته 16 % من التغيرات في عائد السهم وماتبقى يعود الى عوامل اخرى. ويمكن تفسير العلاقة العكسية الغير مباشرة ما بين الفورات الضريبية البديلة وعائد السهم الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول (4) انه في حالة ارتفاع الوفر الضريبي فان عائد السهم سينخفض، ويمكن ارجاع ذلك الى ان تراكم الديون والأرباح المحتجزة قد يؤدي الى انخفاض ربحية السهم على الرغم من ارتفاع الوفر الضريبي.

لم تتفق هذه النتيجة مع دراسة (عباسي، 2016) التي اجريت على مجموعة من الشركات الجزائرية والاجنبية، حيث توصل الباحث الى ان هناك اثر للوفر الضريبي متمثلا بمصروف الاهتلاك ومصاريف البحث والتطوير على عائد السهم في اغلب شركات العينة باستثناء شركتي Ford Motor و Fanniema.

واتفقت مع دراسة (Radsar and Other, 2014) التي اجريت على الشركات المدرجة في بورصة طهران في ايران، حيث توصل الباحث الى عدم وجود اثر للفورات الضريبية البديلة على عائد السهم.

ج-4) لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للفورات الضريبية البديلة على القيمة السوقية للشركة

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي والنتائج في الجدول

(17) تبين ذلك:

جدول (17) تحليل الانحدار الهرمي لإيجاد اثر ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية البديلة على القيمة السوقية

نموذج 2			نموذج 1			
مستوى الدلالة sig	Beta	T	مستوى الدلالة sig	Beta	T	
.109	-.125	-1.663	.049	-.229	-2.070	حجم الشركة
.151	-1.294	-1.484	.773	.365	.292	الرافعة المالية
.325	.500	1.004	.608	-.373	-.520	كثافة رأس المال
.000	31.048	5.776				وفورات الضريبة البديلة
0.162			0.155			قيمة R ²
0.007						التغير في R ²
10.961			1.524			قيمة F
.000			.233			مستوى الدلالة

تشير البيانات الواردة في النموذج الأول من الجدول (17) انه تم دراسة اثر المتغيرات الضابطة المتمثلة ب (حجم الشركة، الرافعة المالية، كثافة رأس المال) على القيمة السوقية، إذ لا تظهر النتائج اثر ذو دلالة معنوية لهذه المتغيرات على القيمة السوقية وذلك من خلال قيمة F والبالغة (1.524) وهي قيمة غير دالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويدعم ذلك قيم Beta، وقيم t الموضحة في النموذج الأول وهذه القيم جميعها غير دالة معنوية كما ان مستوى الدلالة المحسوب = 0.233 وهذه القيمة اكبر من $\alpha = 0.05$ ، أما بيانات النموذج الثاني من الجدول (17) بعد إضافة متغير الوفورات الضريبية البديلة إلى النموذج تبين انه يوجد اثر ذو دلالة معنوية للوفورات الضريبية البديلة على القيمة السوقية مع الاخذ بعين الاعتبار حجم الشركة، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال حيث ان مستوى الدلالة المحسوب للوفورات الضريبية يساوي 0.00 وهذه القيمة اقل من $\alpha = 0.05$ وهذا يفيد برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي انه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ يوجد دليل كاف لتأثير الوفورات الضريبية البديلة على القيمة السوقية للشركة. ويتضح من الجدول ان الوفورات الضريبية البديلة

والتغيرات الضابطة تفسر ما نسبته 16% من التغيرات في القيمة السوقية وما تبقى يعود الى عوامل اخرى. ويمكن تفسير العلاقة الطردية ما بين الوفورات الضريبية البديلة والقيمة السوقية الموضحة ضمن مصفوفة الارتباط في جدول (4) انه في حالة ارتفاع الوفر الضريبي فان القيمة السوقية للشركة سترتفع،ويمكن ارجاع ذلك الى انتفاع الشركات من المزايا الضريبية للوفر الضريبي من الاستهلاك ومصاريف البحث والتطوير مما يؤدي الى اقبال المستثمرين على اسهم الشركة وبالتالي ارتفاع قيمتها السوقية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بناء على تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات تم التوصل الى النتائج التالية:

- 1- تمارس الشركات الغير مالية المدرجة في سوق فلسطين لالوراق المالية التخطيط الضريبي كجزء من تخطيطها المالي وفقاً لمعيار متوسط معدل الضريبة الفعال.
- 2- التخطيط الضريبي يمارس في هذه الشركات ولكنه ضعيف الفعالية والتأثير على الاداء المالي.
- 3- يوجد علاقة طردية ما بين معدل الضريبة الفعال وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، ويرتبط بعلاقة عكسية مع كل من عائد السهم والقيمة السوقية للشركة.
- 4- يوجد علاقة طردية ما بين الوفر الضريبي من الديون وكل من العائد على الأصول،العائد على حقوق المساهمين وعائد السهم، ويرتبط بعلاقة عكسية مع القيمة السوقية للشركة.
- 5- يوجد علاقة عكسية ما بين الوفر الضريبي من غير الديون وكل من العائد على الأصول،العائد على حقوق المساهمين وعائد السهم، ويرتبط مع القيمة السوقية وبالعلاقة طردية.
- 6- لا يوجد اثر لمعدل الضريبة الفعال على مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بالعائد على الاصول،العائد على حقوق المساهمين،عائد السهم والقيمة السوقية للشركة.
- 7- لا يوجد اثر للوفورات الضريبية من الديون على مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بالعائد على الاصول،العائد على حقوق المساهمين،عائد السهم والقيمة السوقية للشركة.
- 8- يوجد اثر للوفورات الضريبية البديلة على كل من العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية للشركة.

9- لا يوجد اثر للوفورات الضريبية البديلة على كل من العائد على حقوق المساهمين وعائد السهم العادي.

10- عدم اهتمام الشركات المساهمة العامة الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين بالبحث والتطوير.

ثانياً: التوصيات

بناء على نتائج الدراسة تقدم الباحثة التوصيات التالية:

1- على الشركات المساهمة العامة القيام باستشارات ضريبية لدى أحد المستشارين الضريبيين من أجل الانتفاع من الميزات والوفورات الضريبية المختلفة.

2- ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بدراسة قانون ضريبة الدخل والاستفادة من المزايا التي يمنحها واستغلال جميع الامتيازات الضريبية من أجل تخفيض العبء الضريبي بصورة أكبر مما هو عليه في الوقت الحاضر.

3- على الشركات المساهمة العامة زيادة الاهتمام بقانون تشجيع الاستثمار ومحاولة الانتفاع من المزايا التي يقدمها، واقامة المشاريع الوطنية التي تعمل على دعم الاقتصاد الوطني.

4- على الشركات المساهمة العامة تخصيص ميزانية خاصة لتنمية الموظفين وتوعيتهم في المجال الضريبي.

5- وضع سياسات محاسبية ومالية طويلة الأجل من قبل متخصصين بالتخطيط الضريبي والمالي للانتفاع من الامتيازات التي تقدمها القوانين الضريبية والقوانين الاخرى ذات العلاقة.

6- ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير لما له من دور هام في تحسين اداء الشركات من جهة وكونه يعتبر وفر ضريبي هام من جهة اخرى.

7- على الشركات المساهمة العامة ادارة اصولها بشكل فعال لما لذلك من اثرا ايجابيا على ادائها المالي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

اولا: الكتب

ال شبيب، دريد كامل، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2007

أبو زيد، محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية، 2009

بدوي، محمد عباس، دراسات معاصرة في مجال المحاسبة الضريبية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الاولى، مصر، 2016

بن ساسي، الياس وقريشي، يوسف، التسيير المالي الادارة المالية، دار الوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2006

حجازي، وجدي حامد، التحليل المالي للمخاطر والقروض المصرفية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014

حمزة، محي الدين عبد الرزاق، اساسيات التحليل المالي، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2017

حنفي، عبد الغفار، تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005

حنفي، عبد الغفار، استراتيجية الادارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008

الخطيب، محمد محمود، الاداء المالي واثره على اسهم عوائد الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010

خنفر، مؤيد راضي والمطارنة، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن، 2011

الدقة، عبد الرحمن قاسم والسلامين، ياسر غازي، المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، المكتبة الاكاديمية، الطبعة الرابعة، فلسطين، 2014

الزبون، عطا الله علي، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبي لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010

الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000

صبري، نضال رشيد، محاسبة ضريبة الدخل، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الاولى، فلسطين، 1998

الصيرفي، محمد، ادارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2007

العارضى، جليل كاظم، الادارة المالية المتقدمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، لبطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2014

العامري، محمد علي، الادارة المالية المتقدمة، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010

عبد الهادي، محمد سعيد، الادارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000

العداسي، احمد محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011

عقل، مفلح محمد، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011

عقل، مفلح محمد، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن، 2004

عقل، مفلح، مقدمة في الادارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009

محمد، منير شاكرا واسماعيل، اسماعيل ونور، عبد الناصر، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن، 2008

مطر، محمد، المحاسبة المالية مشاكل القياس والافصاح والتحليل، دار حنين، الجزء الثاني، البتراء، الاردن، 2000

النجار، عبد العزيز، الادارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007

هندي، منير ابراهيم، ايفا القيمة الاقتصادية المضافة: المدخل الاحدث في التحليل المالي وتقييم الاداء، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2010

ثانيا: الرسائل العلمية

بور، امال، دور الاختيارات الجبائية في قرارات المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB) جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015

ثابت، محمد امين، اثر التخطيط الضريبي على الاداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للاوراق المالية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2017

حجاج، نفيسة، اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي (دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،

2017

خويرة، محفوظ محمد علي، التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004

ريغي، عبد الرزاق، اثر التسيير الجبائي على الاداء المالي بالمؤسسات البترولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016

صالح، انس سمير، اثر رأس المال الفكري على الاداء المالي في الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الاردن، 2015

صيفي، حسنية، قياس الاداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA (دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة (2008-2013))، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016

عباسي، صابر، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016

العشي، نور هاني، دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006

علي، وادة، اثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية: دراسة حالة مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016

عماري، سليم، دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات (دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016

القطيش، عطا الله محمد، التخطيط الضريبي في شركات التأمين في الاردن، جامعة ال البيت،
الاردن، 2004

نديم، مريم شكري، تقييم الاداء المالي باستخدام بطاقة الانتماء المباشر (دراسة اختبارية في
شركة طيران الملكية الاردنية)، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2013

ثالثا: المنشورات والدوريات

الجهماني، عمر، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك الاردنية (دراسة ميدانية)،
مجلة الادارة العامة، المجلد4، العدد 1، ص:155

خليفة، محمد عبد العزيز، القياس والافصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية
في ضوء معايير المحاسبة المصرية (دراسة تطبيقية)، المؤتمر الضريبي السابع عشر،
القاهرة، مصر، 2011، ص ص 1-92.

صديق، رمضان، التخطيط الضريبي الضار، مجلة البحوث المالية والضريبية- الجمعية
المصرية للمالية والضرائب، العدد69، مصر، 2011

العامري، محمد علي و احمد، منى، اثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي، مجلة دراسات
محاسبية ومالية، المجلد العاشر، العدد30، 2015

العامري، نوال، التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار، مجلة دراسات محاسبية ومالية،
المجلد الثالث، العدد 43، 2018

عباسي، صابر وشعوبي، محمود فوزي، اثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات
الاقتصادية، مجلة الباحث، عدد 12، بسكرة، الجزائر، 2013

مرقس، سمير سعيد، التخطيط الضريبي واثره على وعاء الضريبة، جمعية الضرائب المصرية،
المجلد 21، العدد 83، مصر، 2011، ص ص 47-86

رابعاً: القوانين

قانون رقم (1) لسنة 1998 بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين

قانون رقم (7) لسنة 2014 بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين

قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 وتعديلاته

قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2005 بشأن لائحة الاستهلاك لغايات ضريبة الدخل

خامساً: المواقع الالكترونية

موقع بورصة فلسطين www.pex.ps

المراجع الاجنبية

Alduneibat, Khaled Ali and Altawalbeh, Mohammad and Hashem Firas,
**The Impact of the Planning in Industrial Public Joint Stock
Companies Upon the Performance of the Industrial Companies
Listed in Amman Stock Exchange Market**, Accounting and Finance
Research, SCIEDU Press,2017, vol 6, no.2

Altfest, Lewis J, Personal Financial Planning, **McGraw-Hill/Irwin**, New
York, America, 2007

Benedicta, Yimbila, **Tax Planning Corporate Governance and
Performance of Bank in Ghana**, University od CAPE Coast,
Ghana,2017

DeAngelo, Harry and Masulis, Ronald.W, *Optimal Capital Structure Under Corporate and Personal Taxation*, **Journal of Financial Economic**, 1980, pp 3-9

Ftohi, Khaoula and Ayed, Amor and Zemzem, Ahmed, *Tax Planning and Firm Value: Evidence from European Companies*, **International Journal Economic and Strategic Management of Business Process**, 2015, pp37-78

GAO, **Effective Tax Rate Can Differ Significantly from the Statutory Tax Rate**, United States Government Accounting Office, Report to congressional Requesters 2013, p1-6

Heitzman, Shane and Barclay, Michael.J and Clifford, Smith.W, *Debt and Taxes: Evidence from the Real Estate Industry*, **Journal of Corporate Finance**, United states, 2013, (74-93)

Lestari, Nawek and Wardhani, Ratna, *The Effect of the Tax Planning to Firm Value with Moderating Board Diversity*, **International Journal of Economics and Financial Issues**, 2015, ISSN: 2146-4138

Modigliani, F and Miller, M, *Corporate Income Taxes and the Cost of Capital*, **The American Economic Review**, 1963, vol 53, no.3, pp 433-443

Murphy, Kristina, **Aggressive Tax Planning**, The Australian National University, Australia, 2002

- Ogundajo, Grace and Onakoya, Adegbemi, *Tax Planning and Financial Performance of Nigerian Manufacturing Companies*, **International Journal of Advanced Academic Research**, 2016, ISSN: 2251-1555
- Plesko, George A, *Corporate Tax Avoidance and Properties of Corporate Earning*, **National Tax Journal**, 2004, no.3, p4
- Plesko, George A, *An Evaluation of Alternative Measures of Corporate Tax Rate*, **Journal of Accounting and Economic**, 2003, pp201-226
- Radsar, Mostafa and Peyvasten, Akbar and Radsar, Somaye and Chime, Alireza, *Investigation of the Effect of Financial Leverage, tax Shield, Market Value to Book Value and size on Earning Per Share Changes, Case Study Iran*, **Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences**, 2014, ISSN: 2231-6345
- Reichard, Grant and Roman, Lanes, *Determinant of the Variability in Corporate Effective Tax Rates and Tax Reform (Evidence from Australia)*, **Journal of Accounting and Public Policy**, 2007, vol 26, pp 689-704
- Rizal, Muhammad, *Why Company Does Tax Avoidance? Evidence from Manufacturing Company in Indonesia Stock Exchange*, **International Journal of Business and Management Invention**, 2016, ISSN: 2319-801x

Sanober, Shabbir and Abdul, Waheed and Hamid, Mahmood, *Tax Optimization and Firm Value in Context of Pakistan*, **American Based Research Journal**, 2017, ISSN: 2304-7151

Vinasithamby, Sritharan, *Do Tax Shield of Debt and Non-Debt Tax Shield Impact on Firm Performance: Evidence from Srilanka Land and Property Sector*, **The international Journal Research Publication**, 2015, ISSN:2251-1555

Titman, Sheridan and Wessels, Roberto, *The Determinants of Capital structure choice*, **The Journal of Finance**. 1988, vol 43, no.1, pp 1-9

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Effect of Tax Planning on the
Financial Performance of Firms Listed
at Palestinian Security Exchange**

**By
Yasmeen Yusuf Abdel Majeed Saleh**

**Supervisor
Prof. Tariq al-Haj**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement
for the Degree of Master in Taxation Dispute, Faculty of
Graduate Study, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2019

**The Effect of Tax Planning on the Financial Performance of Firms
Listed at Palestinian Security Exchange**

**By
Yasmeen Yusuf Abdel Majeed Saleh
Supervisor
Prof.Tariq al-Haj**

Abstract

This study aimed to identify the effect of tax planning on the financial performance of the listed companies in Palestine Securities Exchange. The researcher used the analytical descriptive approach to be in accordance with the nature of the study. The study was conducted on non-financial companies listed in the Palestine Securities Exchange, and they are (35) companies during the period of 2013 to 2017 .In order to access valuable indications and indicators that support the subject of the study; the researcher used published financial lists for those companies and then used the financial ratios and appropriate statistical tests.

The study concluded several results, the most important of these results are the contributed companies conducted the tax planning in accordance with the average effective tax rate. The results also showed that effective tax rate and tax shields do not effect on financial performance of listed company, except for the non-debt tax shield, they had a clear impact on the Return on equity and market value of the company. According to the previous results, the researcher recommended that the companies should consult with one of the specialized Tax consultants, and its shall develop long-term financial and accounting policies.